الأمم المتحدة

A/70/PV.60

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٦٠

الجمعة، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زينسو (بنن).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير القانونيين في منطقة حوض البحر المتوسط، مع التركيز بصفة خاصة على ملتمسي اللجوء السوريين

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): إن المجتمع الدولي يواجه حاليا أكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، مع أكثر من ٦٠ مليون من اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء العالم. لقد طال أمد مشاكل اللاجئين في أفغانستان وشرق أفريقيا ولم تُحل، وما برحت أزمة اللاجئين والمهاجرين في البحر المتوسط تتفاقم. وشهدت بعض البلدان الأوروبية زيادة في مشاعر كراهية الأجانب الموجهة ضد اللاجئين والمهاجرين، وتجري أعمال الإغاثة الإنسانية في الميدان تحت وطأة الضغوط الشديدة. والاضطرابات المستمرة في العديد من البلدان والمناطق، بما في ذلك سوريا والعراق والصومال، والتهديدات الأمنية غير التقليدية الخطيرة التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف تستسم في التسبب بموجات جديدة من اللاجئين والمهاجرين.

وتكمن الأسباب الجذرية للأزمة الحالية للاجئين والمهاجرين في منطقة حوض البحر المتوسط في عدم الاستقرار الإقليمي والتفاوت في مستويات التنمية. والسبيل الأساسي الوحيد هو السعي إلى إحلال السلام وتحقيق التنمية واتباع نهج متكامل في معالجة الأسباب الجذرية والأعراض. أولاً، نحن بحاجة إلى مضاعفة الجهود لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومناطق أخرى. فالحروب والنزاعات هي الأسباب الرئيسية لتدفقات اللاجئين والمهاجرين. وينبغي لنا إقامة شراكات على أساس المساواة والتشاور والتفاهم المتبادل، وإنشاء هيكل أمني منصف وعادل يبنى بشكل مشترك ولمصلحة الجميع. ويجب على البلدان الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتغليب الحوار كسبيل لتسوية المنازعات، بما في ذلك حل خلافاتها عن طريق المشاورات

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ومحاولة تجنب نشوب النزاعات. ويجب أن تعزز الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المساعي الحميدة وجهود حفظ السلام وتعمل على تحسين آليات التسوية ومنع نشوب النزاعات. ويجب أن يسترشد المجتمع الدولي بمبادئ الوئام والشمول واحترام الاختلافات. ويتعين أن يتعامل مع جميع الحضارات على أساس المساواة والاحترام، ويعزز بنشاط الحوار وتبادل الآراء فيما بين الحضارات، بهدف تحويل كافة الحضارات إلى قوة لصون السلام العالمي.

وفي مواجهة موجة جديدة من التهديدات الإرهابية، ينبغي للأمم المتحدة الاضطلاع بدور قيادي. وينبغي الحفاظ على جبهة موحدة ضد الإرهاب، ويتعين أن يكون هناك تعاون واسع النطاق في مجالات مكافحة الإرهاب وتقاسم الخبرات وتبادل الاستخبارات والتحقق من المعلومات وإنفاذ القانون.

لقد عقدت الأطراف المعنية في الآونة الأخيرة اجتماعين لوزراء الخارجية بشأن مسألة سورية وتوصلت إلى بضعة تفاهمات مشتركة هامة لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار وبدء عملية سياسية وإنشاء آليه انتقالية للحكم وإجراء الانتخابات العامة. وللمضي قدما، من الضروري تنفيذ تلك التفاهمات المشتركة للبدء في العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة وتهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين السوريين.

ثانيا، ينبغي لنا مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق التنمية. فالتنمية هي السبيل الوحيد لتوفير فرص العمل اللائقة والحياة الجيدة لسكان البلدان الأفريقية وغيرهم من سكان البلدان النامية الأخرى وكفالة حقوقهم الأساسية، حتى يتقلص عدد اللاجئين والمهاجرين. يجب أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة المتاحة باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لذلك الغرض ويجب عليه العمل في تعاون من أجل التوصل إلى السبيل لتحقيق التنمية المنصفة والمفتوحة والشاملة والمبتكرة، مما يتيح إمكانية تحقيق التنمية المشتركة.

وينبغي لنا مساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقيةن، على تعزيز قدراتها من أجل تحقيق التنمية، وينبغي تحسين البيئة الإنمائية الدولية. ويجب على البلدان تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ على نحو فعال.

وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تحترم تعهداتها وتفي بالتزاماتها في الوقت المناسب وأن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأصلية للاجئين والمهاجرين في أفريقيا والشرق الأوسط، وذلك من أجل تحسين مستوى التنمية في تلك البلدان.

وينبغي إيلاء الاعتبار تماما للاحتياجات الإنمائية الناشئة عن التحديات الفريدة التي تواجه البلدان المذكورة أعلاه، مع إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للمسائل المتعلقة بسبل العيش، بما في ذلك الحد من الفقر والرعاية الصحية والتعليم والعمالة والسكن. ويتعين أن يتصدر بناء الهياكل الأساسية في مجالات المياه والصرف الصحي والطاقة والاتصالات جدول الأعمال. وفي نفس الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتعجيل بإصلاح نظام الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية وزيادة موارد التنمية المتاحة للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، وذلك بغية إيجاد بيئة خارجية مواتية على نحو نظامي للبلدان النامية.

ثالثا، يجب أن نلتزم بمبدأ المسؤولية المشتركة وأن نعزز التعاون الدولي بشأن اللاجئين والمهاجرين. إن البلدان النامية تستقبل حوالي ٨٦ في المائة من لاجئي العالم، وقد قدمت إسهامات مهمة في جهود توطين اللاجئين. وينبغي للبلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد تعزيز التضامن وتقاسم المسؤولية. ويجب على البلدان المعنية بالأزمة الحالية أن تقبل اللاجئين بعقلية منفتحة وشاملة، مع احترام وحماية حقوق

الإنسان والقضاء على الاستبعاد والتمييز ومساعدتهم في التكيف مع البيئة الجديدة بأسرع ما يمكن. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تواصل زيادة المساعدة المالية الإنسانية إلى البلدان النامية المعنية والوكالات الدولية، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وتدعم الصين قيام الأمم المتحدة والمفوضية بدور تنسيقي ورئيسي في الاستجابة لأزمة اللاجئين والمهاجرين الحالية وتؤيد استضافة الأمين العام بان كي – مون لمؤتمر دولي بشأن اللاجئين في وقت مناسب من العام المقبل. وتتفق الصين مع دعوة الأمين العام إلى ضرورة ألا تكون زيادة المساعدة المقدمة للاجئين على حساب خفض التمويلمن أجل التنمية. والصين، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، ما فتئت تفي بجدية بواجباتها والتزاماتها بموجب الاتفاقية، وهي تساهم بنشاط في الجهود العالمية الرامية إلى حماية اللاجئين.

وما برحت الصين تساهم في جهود التنمية المشتركة. وفي أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس شي جين بينغ في مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، سلسلة من المبادرات الهامة الرامية إلى تحقيق التنمية المشتركة لجميع البلدان،من بينها إنشاء صندوق مساعدة للتعاون بين بلدان الجنوب من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستواصل الصين زيادة استثماراتها في أقل البلدان نموا، بهدف الوصول بحجم هذه الاستثمارات إلى ١٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وسنُسقط الديون الناشئة عن القروض الحكومية الدولية غير المُسددة والمعفاة من الفوائد والتي يحل موعد سدادها بنهاية عام ٢٠١٥، والمستحقة على عدد من البلدان التي تمر بحالات ضعف. وستنفذ الصين أيضا مئات المشاريع في البلدان النامية في مجالات الحد من الفقر والتعاون الزراعي والمساعدة في تيسير التجارة وحماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ والمرافق الطبية والتعليم والتدريب.

والصين لم تتوقف عن دعم تنمية البلدان الأفريقية. ونحن نلتزم بمفاهيم الصدق والنتائج الحقيقية والتآلف وحسن النية في جهودنا للتعاون مع أفريقيا ونساعد بنشاط البلدان الأفريقية في بناء الهياكل الأساسية وفي مجالات الصحة والزراعة، حيث نقدم المساعدة بأفضل ما لدينا من قدرات. وفي كانون الأول/ديسمبر، سيُعقد مؤتمر قمة لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وستكون هذه المرة الأولى التي يُعقد فيها مؤتمر القمة في القارة الأفريقية، وهو أمر ذو أهمية بعيدة الأثر. وسيضع مؤتمر القمة خطة جديدة ومخططا جديدا. وسيولد حيوية جديدة في جهود التعاون بين الصين وأفريقيا ومستقبلا، ومن ثم فإنه سيعزز بقوة التعاون المربح لجميع الأطراف القائم بيننا وتنميتنا المشتركة.

ما برحت الصين تعزز السلام والاستقرار. وخلال المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الصين ستنشئ صندوقا من أجل السلام والتنمية بميزانية قدرها بليون دولار لمدة ١٠ سنوات لدعم عمل الأمم المتحدة، وستنضم إلى الآلية الاحتياطية لقدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، المنشأ حديثا، وستشكل قوة حفظ سلام احتياطية قوامها ٠٠٠ ٨ جندي، وستقدم مساعدة عسكرية مجانية إلى الاتحاد الأفريقي، تقدر قيمتها بمبلغ ١٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، لتواصل بذلك المساهمة في صون السلام والأمن الدوليين.

وبالاضطلاع بدور نشط في المناقشات الدولية بشأن قضايا الشرق الأوسط، بما في ذلك سورية، ومن خلال طرح سلسلة من الأفكار، تسهم الصين إسهاما إيجابيا في دفع خطى التسوية السياسية للمسائل المعنية.

وقد دأبت الصين على تعزيز حماية اللاجئين. ومنذ اندلاع الأزمة السورية، قدمت الصين تمويلا لأشكال متعددة من المساعدة الإنسانية النقدية والعينية للشعب السوري واللاجئين

السوريين في الخارج، وهو ما تجاوز مجموعه ٢٣٠ مليون ين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت الصين قرارا آخر بتقديم مساعدة إنسانية بمبلغ ١٠٠ مليون ين إلى سورية والأردن ولبنان. وفي عام ٢٠١٥، تبرعت الحكومة الصينية أيضا بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار إلى مفوضية شؤون اللاجئين. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى البلدان المعنية وإلى المفوضية.

السيد روجيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): هناك ٤٢ ٥٠٠ شخص يصلون كل يوم – وقد وصل ٣ ٥٠٠ شخص خلال فترة الساعتين التي قضيناها في تناول الغداء. تصوروا لو أنه في أثناء مداخلتي ومدتها خمس دقائق، دخل ١٥٠ شخصا القاعة – وكانوا أشخاصا في أمس الحاجة إلى العون والمساعدة. ولذلك، يجب أن نترجم ما قلناه مؤخرا بشأن موضوع الهجرة إلى عمل حقيقي.

في البداية، أود أن أعرب عن عميق مواساتي وخالص تعازي لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في بيروت وباريس وشبه جزيرة سيناء واليوم، في باماكو. وتقف سلوفاكيا، شعبا وحكومة، في تضامن تام مع أي بلد أو أي شخص برئ عانى أو يعاني من بيئة تشكل خطرا على الحياة. وللأسف، فإن الإرهاب العنيف والهجمات الجبانة يصبحان جزءا من حياتنا اليومية.

ولكن يجب ألا نستسلم. ولا يجب أن نسمح بأن تؤجج اعتداءات أو أعمال عنف فردية مشاعر الكراهية العامة تجاه من هم بحاجة حقا إلى المساعدة، ألا وهم، أغلبية المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا الذين يطلبون المساعدة أو مجرد مأوى آمن للنجاة من الصراع والفقر المدقع، أو أولئك الذين يسعون جاهدين إلى العيش حياة كريمة وتربية وتعليم أطفالهم في سلام.

والأحداث المأساوية التي تقع على أساس يومي تقريبا تُذكرنا بأهمية التعاون الدولي الرامي إلى تحقيق النمو المستدام والشامل للجميع، فضلا عن السلام والأمن والاستقرار. وهذه متطلبات مسبقة حاسمة للعيش الكريم للجميع.

وما من شك في الترابط بين الإرهاب والهجرة. حيث توفر هشاشة الدولة والنزاع الداخلي والصراع تربة خصبة للتطرف والإرهاب. ويندرج الصراع الداخلي والعنف والإرهاب ضمن العوامل الرئيسية التي تحول الناس والنساء والأطفال إلى أشخاص يائسين وتدفعهم إلى البحث عن الأمن وعن فرص لحياة أفضل.

وأود أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة على تسليط الضوء على هذه المسألة الهامة والصعبة وعلى زيادة الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير النظاميين في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز بشكل خاص على طالبي اللجوء السوريين.

إن أزمة الهجرة الحالية لم يسبق لها مثيل، حيث أن لها أبعادا كثيرة متداخلة – إنسانية واجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية. كما أنها من المحتمل بقوة أن تستفز المشاعر لدى جميع الأطراف. وهي أحد أكثر التحديات تعقيدا التي علينا أن نواجهها ونتصدى لها بصورة مشتركة في تعاون وشراكة بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، بما في ذلك مع المنظمات الدولية التي تضطلع بدور لا غنى عنه في هذه العمليات.

يجب التصدي لتلك الأزمة باستجابة متسقة. فبدون استهداف الأسباب الجذرية للهجرة، لن نتمكن قط من تحقيق نتائج دائمة، وأعني القضاء على المعاناة الإنسانية وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والآفاق الواضحة للعودة.لا يوجد حل سريع أو علاج سحري لحل هذه المشكلة. ولذلك ينبغي لنا أن نبحث عن حلول مستدامة، جرى الإعراب عن الكثير منها اليوم في المناقشات. أود أن أكرر بعضا منها.

أولاً، علينا معالجة وحل العنف المسبب للهجرة. ثانيا، علينا أن نعالج الأسباب الجذرية الاقتصادية والاجتماعية

الأساسية. ثالثا، ينبغي لنا تقديم المساعدة الفورية وإبداء أقصى قدر من التضامن مع كافة الفئات المتضررة. رابعا، يتعين علينا إظهار التضامن مع البلدان التي توفر الملجأ والمرافق للاجئين. خامسا، نحن بحاجة إلى دعم البرامج التي تعزز الأمن والتنمية على المدى البعيد في بلدان ومناطق المنشأ المتضررة. سادسا، علينا أن نميز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية واللاجئين الذين أجبروا على الفرار للنجاة بأرواحهم. سابعا، علينا أن نكافح بشكل كامل ومستمر الجريمة المنظمة والاتجار غير القانوني لمكافحة الشبكات الإجرامية التي تستفيد من هذه المأساة الإنسانية. ثامنا، نحتاج إلى تحسين التنسيق والاتساق فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين والتقليل إلى أدنى حد من تداخل الاختصاصات وإهدار الموارد.

وهناك تدابير أساسية ضد الإرهاب في متناول أيدينا. والوقاية من العناصر الأساسية. يجب أن نعالج أسباب تلك الأزمات – خاصة تلك الناجمة عن النزاعات العنيفة – والأمثل أن يكون ذلك قبل أن تتجلى بشكل كامل. ويجب أن يكون، في صميم جهودنا، هناك احترام للالتزامات بموجب القانون الدولي والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وهي القيم التي ينبغي ألا نضحى بها مطلقا. وهذا ينطبق على جهود مكافحة الإرهاب المحلية والدولية. كما نحتاج إلى زيادة توسيع نطاق الإطار الدولي وتعميقه وأن تتصدر الأمم المتحدة مركزه. ويجب أن يقترن ذلك بمشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين والملكية المحلية والمسؤولية المشتركة. ولا بد من تناول الهجرة في إطار التنمية الوطنية، وكذلك مع الدعم الدولي الكامل. وتقدم لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) أداة استثنائية لاتخاذ إجراءات جماعية. إنها توفر الفرصة للتصدي للتحديات التي أجبرت الملايين من الناس على الفرار من ديارهم.

وسلوفاكيا ملتزمة تماما، ماديا وماليا، بالإسهام في تلك الجهود من خلال كل الوسائل المتاحة لها. وخصصنا حتى الآن ٢١ مليون يورو لمختلف وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للمساعدة على التعامل مع المشكلة. كما نرحب في ذلك الصدد بمبادرة الأمين العام التي أعلنها اليوم ونتطلع إلى انعقاد مؤتمر القمة والاجتماع الرفيع المستوى. ونعتقد جميعا نحن العاملون والحاضرون في هذه القاعة أننا نتمنى ونتخيل عالما تكون فيه الهجرة اختيارا لا تدبيرا لإنقاذ الأرواح.

السيد دوري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على إضافة هذا البند المتعلق بالمهاجرين واللاجئين إلى جدول أعمال الجمعية العامة في هذا الوقت المناسب. من الضروري مواصلة الحشد الدولي للمجتمع الدولي تماشيا مع الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية وتدفقات اللاجئين برئاسة الأمين العام في أيلول/سبتمبر الماضي.

وقبل تناول مسألة اللاجئين، أود أن أشكر شكرا جزيلا جميع الذين أعربوا عن مشاعر الصداقة والدعم من جميع أنحاء العالم عقب الهجمات البشعة التي وقعت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ومثلت رؤية ألوان العلم الفرنسي تعرض في العديد من الأماكن في البلدان في جميع أنحاء العالم علامات كثيرة من علامات التضامن ومست مشاعرنا جميعا بشدة. وفرنسا ليس البلد الوحيد الذي تعرض للهجوم. فالعديد من البلدان الأخرى عانت أيضا من الإرهاب.

إننا نواجه الآن تحديا غير مسبوق، مع ما يقرب من ٦٠ مليون من الأشخاص المقتلعين من ديارهم في العالم، معظمهم بسبب حالات النزاع والعنف. ويفر ملايين آخرون من ديارهم أو بلدانهم بسبب مجموعة من الأسباب، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ. هذه التحركات السكانية تؤثر علينا جميعا. لقد ذكرنا بوضوح رئيس الجمهورية الفرنسية بأن أوروبا يجب أن ترحب بالذين يأتون بحق اللجوء بكرامة. فعقب أكثر من أربع سنوات من النزاع، يفر اللاجئون السوريون من تنظيم داعش الهمجي والقصف العشوائي من

جانب النظام، ويعيشون في ظروف تزداد صعوبة. وإلى جانب الحرب على داعش، لا بد، الآن أكثر من أي وقت مضى، من إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. وحققت محادثات فيينا تقدما في ذلك الاتجاه. وفي ذلك الإطار، فإن فرنسا على استعداد تام لكفالة أن يمثل تحسين الحالة الإنسانية أولوية، وقدمت مقترحات محددة في ذلك الصدد. يجب علينا التعجيل بالتخفيف من معاناة السكان المدنيين هناك. وبخلاف ذلك، سيستمر المنفى السوري. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده للتعجيل بفرض وقف لإطلاق النار في سوريا وإرساء عملية انتقالية شاملة وذات مصداقية.

وفرنسا منخرطة تماما فيما يتعلق بمسألة اللاجئين. لقد قمنا مع الأردن باستضافة مؤتمر في باريس في أيلول/سبتمبر معني بضحايا أعمال العنف العرقية والدينية في الشرق الأوسط، بهدف حشد الدول لتعزيز جهودها الرامية إلى إيجاد حلول إنسانية للأزمتين في سوريا والعراق. وتدعو فرنسا إلى اتباع نهج جماعي وموحد على مستوى الاتحاد الأوروبي في قضايا الهجرة. يجب أن يتحمل كل طرف مسؤولياته. وستعزز فرنسا جهودها لاستضافة اللاجئين وملتمسي اللجوء، وستكرس ٢٧٩ مليون يورو لاستضافتهم وتوفير مسكن لهم. ويجب علينا بشكل جماعي إيلاء الأولوية لحالات الطوارئ الإنسانية بتوفير الحماية والمساعدة للسكان المشردين واللاجئين. وفي ذلك السياق، نرحب بعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وخاصة التزام المفوض السامي السيد أنطونيو غوتيريس الذي سيترك منصبه قريبا. وسيواجه خلفه السيد فيليبو غراندي، الذي أود أن أهنئه على انتخابه في الجمعية العامة يوم الأربعاء، أزمة لا مثيل لها. ونتمنى له التوفيق في ذلك المهمة الشاقة. وأود أيضا أن أشيد بسخاء البلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا التي هي على خط المواجهة وتستقبل أكبر عدد من اللاجئين.

في مواجهة النمو المطرد للاحتياجات والعبء الزائد على وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، يجب أن نعزز جهودنا الجماعية. ويجب توسيع نطاق عمليات الحشد وتعزيزها. وأرحب بأن مجموعة الـ ٢٠ بعثت رسالة واضحة بهذا الشأن في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وستضطلع فرنسا بدورها الكامل في ذلك الجهد الجماعي. فقد قررنا تقديم مساهمات خاصة قدرها ١٠٠ مليون يورو – أنفق ٥٠ مليون يورو منها بالفعل عام ٢٠١٥ – لوكالات الأمم المتحدة، مع إعطاء الأولوية في تخصيصها للاستجابة للأزمة السورية. لا يمكن أن يواجه بلد بمفرده تحديات الهجرة. وتحقيقا لتلك الغاية، وكممثلين لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، يجب أن نعمل معا. وبناء على ذلك، أود أن أشيد بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة فاليتا للهجرة الأسبوع الماضي، الذي جمع بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الأفارقة لإقامة شراكة، وتصدى بشكل خاص للأزمات الهيكلية الناجمة عن الهجرة. وكان مؤتمر قمة فاليتا يهدف إلى إيجاد حلول مستدامة للهجرة والاستجابة لحالات يأس قطاعات معينة من السكان بمنحهم الأمل في مستقبل أفضل من خلال التنمية.

وتتطلب مكافحة معاناة اللاجئين والمشردين أيضا تصميما في مكافحة شبكات الاتجار بالعمل في شراكة مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويقع على عاتقنا واجب مكافحة استغلال المهربين وشبكات الاتجار للمهاجرين. توجد حلول، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وندعو إلى تصديق جميع الدول عليهما، والتنفيذ الفعال لهذين التدبيرين. اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ومنح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الضمانات القانونية اللازمة لمكافحة المتجرين في البحر الأبيض المتوسط.

ويجب علينا أيضا مكافحة الأسباب الجذرية لتشريد الأشخاص، لأنه دون حل مستدام للأزمات والنزاعات،

سيستمر دفع السكان إلى المنفى. تعمل فرنسا نحو تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع وتجاه حل الأزمات السياسية لمنع أسباب التشريد القسري للسكان. وهذا أيضا تمثيل للأساس المنطقي لسياساتنا الإنمائية، لا سيما فيما يتعلق بأفريقيا. وتهدف السياسات الإنمائية إلى أن تقدم للناس وسيلة للعيش في ديارهم بكرامة في بلدانهم، مع تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التحول الاقتصادي والديمقراطي في تلك البلدان التي تستضيف اللاجئين.

وعندما يتعلق الأمر بجميع هذه المسائل، فإن مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني، الذي سيعقد في اسطنبول في أيار/مايو من العام المقبل، سيتيح الفرصة لإيجاد السبل الكفيلة بتحسين استجابتنا لاحتياجات السكان المتضررين من النزاعات وجعل الأنشطة الإنسانية أكثر فعالية.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نتوجه بأفكارنا ومواساتنا إلى أقارب الضحايا الذين لقوا حتفهم في الهجمات الإرهابية التي وقعت اليوم في مالي. ويدين بلدي بقوة مثل هذه الاعتداءات.

ويسر المكسيك أن اتيحت لها الفرصة لمناقشة إحدى أعقد المسائل التي تهم جميع الدول الأعضاء، ونتناول هنا مسألة تثير بشدة الرأي العام العالمي. وبدلا من النظر إليها على أنها مجرد مسألة لتحركات الأشخاص في بضع مناطق، فإننا في مواجهة ظاهرة عالمية ومن الضروري أن نتصدى لها معا، وأعني بذلك بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة معا. ونحن لسنا إزاء اتجاه عابر أو وضع شاذ، وإنما مسألة هيكلية ومن بين المسائل المحددة لواقعنا الدولي.

وما فتئت المكسيك تكرر التأكيد على مدى عدة عقود، في هذا المحفل بالذات، على القول بضرورة تصدي المجتمع الدولي لهذه الظاهرة بطريقة شاملة وكلية من خلال الأمم المتحدة. ونلاحظ مع القلق أن القدرات الوطنية لبعض البلدان في التصدي لظاهرة الهجرة هذه قد أُنهكت وضمرت كثيرا في مواجهة العدد الهائل من المشردين الفارين من النزاع المسلح أملا في إنقاذ حياتهم، ويفقد الكثير منهم حياته للأسف أثناء تلك المحاولة.

ويصبح المهاجرون ضعفاء منذ اللحظة التي يقررون فيها الشروع في رحلة السعي إلى مستقبل أكثر إشراقا. وحين يقررون ذلك، فإنهم يخلّفون وراءهم بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب أسرهم. وهم يخضعون طوال رحلتهم هذه لمجموعة كاملة من الاعتداءات التي يرتكبها بحقهم المهربون والمجرمون الذين يوقعون بهم مستغلين في ذلك الثغرات القائمة في مجال التعاون الدولي الذي ينبغي أن يتصدى لحماية حقوقهم الإنسانية. ومن المؤسف أن الكثيرين منهم يبلغون مقصدهم بعد رحلة شاقة للغاية ليصبحوا ضحايا ومهمشين مرة أخرى، بالرغم من الإسهامات التي يمكن أن يقدمونها إلى بلدهم المضيف الجديد.

وعلى جميع الحكومات الالتزام باحترام الحقوق الإنسانية للأشخاص المشردين، بصرف النظر عن أوضاعهم فيما يتعلق بالهجرة. وإن الأمن واحترام حقوق الإنسان وجهان للعملة نفسها في إطار سيادة القانون. ونلاحظ مع الارتياح أن لدى العديد من الدول الفهم ذاته لمثل هذه الحالات.

ذلك أن منظور الأمن الدولي إزاء المهاجرين مقيِّد ويحدُّ من فهمنا لهذه الظاهرة. وينبغي ألا ننظر إلى أولئك الذين يعبرون الحدود بحثا عن الأمن والفرص بوصفهم تهديدا، بل كونهم عوامل للتنمية، على النحو الواجب المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وينبغي تحويل الاعتراف بهم بوصفهم عاملا دافعا للتنمية إلى تحسين حماية جميع حقوقهم: الحق في العمل لقاء أجر لائق، والوصول إلى خدمات التعليم والصحة والعدالة.

وقد ساعدت تدفقات الهجرة، على مر التاريخ، في بناء النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لغالبية الأمم. وفيما يتعلق بالمكسيك، فإن من الواضح تماما أن من الأفضل أن يتم تناول المسائل المتعلقة بالهجرة واللاجئين من منظور المناصرة لحقوق الإنسان ومن منظور يعزز رفاه الجميع.

ولا مناص من أننا بحاجة إلى الاتفاق على العمل ووضع السياسات العامة والملزمة قانونا، فضلا عن الالتزامات المحددة بوضوح في هذا الشأن. وإلى الآن، ليست لدينا الآليات اللازمة لكفالة احترام حقوق المهاجرين. وترى المكسيك أن الأمم المتحدة هي الإطار الأمثل لتبادل الخبرات ووجهات النظر، علاوة على الاتفاق على استراتيجيات تطلعية وشاملة. وذلك هو اقتناعنا الراسخ في عام ١٩٩٠، حين عملنا جاهدين لأجل تعزيز الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. واليوم، ينبغي أن يكون ذلك الصك المعيار والنقطة المرجعية لجميع البلدان. ويود بلدي اليوم في عام ٢٠١٥، أن يؤكد مجددا أن هناك ضرورة للإقرار والاعتراف بإسهامات المهاجرين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة.

ونشعر بالانزعاج لأن نلاحظ أن مجموعات المهاجرين واللاجئين تعيش في حالات بالغة الخطورة وتواجه الرفض والوصم وإساءة المعاملة، بل إن بعض البلدان تشكك في مبدأ عدم إعادة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، في حين تجرّمهم بلدان أخرى. وتعرب المكسيك عن رفضها للعنف والتطرف والتحريض على الكراهية والتناحر الاجتماعي. وفي رأينا، أنه لا مكان لعبارات التعصب هذه في القرن الحادي والعشرين. وليس مقبولا أن يوصم المهاجرون واللاجئون ويلقى عليهم باللوم من جراء المشاكل القائمة في أماكن مقصدهم. فهم ليسوا التهديد عينه، إنما هم ضحايا تلك التهديدات.

ولدى المكسيك فهم شامل لظاهرة الهجرة، بالنظر إلى أننا بلد من بلدان المنشأ والعبور والمقصد والعودة معا. وما زلنا نواجه تحديات هائلة بوصفنا بلدا في مجال الهجرة، غير أننا نتصدى لها بحزم ومسؤولية.

ويستحق الملايين من المهاجرين واللاجئين في جميع أنحاء العالم الاستجابة الفعالة إلى احتياجاتهم وأوضاعهم بصورة جماعية وإنسانية، ويجب أن تأتي هذه الاستجابة من قبل الأمم المتحدة. ويشدد المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، المعقود في الشهر الماضي في تركيا، فضلا عن الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، على ضرورة تعزيز الآليات الدولية للحوار والتعاون بغية التصدي على نحو أفضل لظاهرة الهجرة واللاجئين ولاحتياجات المشردين على الصعيد الدولي. وأرى أن بوسعنا جميعا الاتفاق على أننا لا نبدأ من الصفر، ما دام لدينا إطار قائم لنبني عليه.

وترحب المكسيك بالمبادرات التي أعلن عنها الأمين العام اليوم، والتي من شأنها تيسير تلك المهمة. ونلتزم بالمناقشات الجارية على أساس مناصرة المهاجرين.

وتود المكسيك اليوم، في ضوء الواقع الراهن في حوض البحر الأبيض المتوسط، أن تكرر التزامها بالتصدي لهذه الظواهر بطريقة شاملة، بالإضافة إلى تعزيز إطارنا القانوني والتنفيذي استنادا إلى احترام حقوق الإنسان لضمان توفير الحماية الدولية اللازمة للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين يستحقون هذه الحماية.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به صباح اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

وإذ أكرر ما قاله العديد من الزملاء الذين خاطبوا الجمعية العامة، أود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر الذين فقدوا أرواحهم في الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم في غضون الأسابيع القليلة الماضية. وأود أيضا أن أشدد على النقطة القائلة أن موضوع المناقشة اليوم ليس له أي علاقة بالإرهاب. وينبغي لنا على وجه الخصوص، تجنب الخلط بين الإرهاب واللاجئين

والمهاجرين والمماثلة بينهما. فمن ناحية هناك القتلة، ومن ناحية أخرى هناك الضحايا. وفيما يتعلق بإيطاليا، فإن من الأهمية بمكان أن نشدد على هذه النقطة والحقيقة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأعتز بأني أمثّل بلدا تلتزم قواته البحرية بإنقاذ حياة البشر كل يوم في البحر. فقد تمكنا من إنقاذ حياة ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ شخص في العام الماضي، وواصلنا هذا العام إنقاذ ما يزيد على نسبة ٥٠ في المائة من المهاجرين المتجهين نحو الساحل الأوروبي، بل إن أطفالا قد وُلدوا على متن سفن قواتنا البحرية. فعندما يواجه أحدنا شخصا يغرق في البحرلا يجوز لنا أن نسأله عما إذا كان لاجئا أو مهاجرا، إنما نسارع إلى إسعاف ذلك الشخص وإيصاله إلى ملاذ آمن. وذلك هو ما ظللنا نفعله في السنوات الأخيرة.

وبوصفنا بلدا يقع على البحر الأبيض المتوسط – على الخطوط الأمامية لتدفقات الهجرة واللاجئين – فقد واصلنا منذ البداية تأييد المبادرة التركية الداعية إلى إثارة هذه المسألة في الجمعية العامة. ونثني على رئيس الجمعية العامة لعقده جلسة اليوم، وللحوار الذي عُقد بالأمس مع فريق على نطاق أوسع بشأن كيفية التصدي لتدفقات اللاجئين على نطاق العالم. فهذا ليس تحديا أوروبيا فحسب، إنما هو تحد عالمي. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أفضل تمنياتنا ودعمنا الكامل لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المقبل، السيد فيليبو غراندي، في ذات الوقت الذي نعرب فيه عن تقديرنا للمفوض المنتهية فترة ولايته، السيد أنطونيو غوتيريس، على عمله الممتاز في هذه الأوقات العصيبة. وندرك أنه ليس ثمة حل سريع لهذه الظاهرة، وأنه لا يمكن تناولها إلا من خلال نهج كلي وشامل. وعليه، ما فتئنا نحث على اتخاذ مسار كهذا للعمل على الصعيد الأوروبي بهدف تقاسم تلك المسؤولية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويجب علينا أيضا تناول هذه المسائل من زوايا عدة.

أولا، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية عن طريق خطوات نخطوها في مجال التنمية. لذلك، فإن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتمويلها (القرار ١/٧٠)، يتصفان بمنتهى الأهمية. ثانيا، من منظور سياسي، يجب أن نجد حلا دبلوماسيا لهذه الأزمة ولعدم الاستقرار السياسي الذي يسبب أعدادا قياسية من الناس الذين يهربون من بلادهم. ثالثا، يجب أن نظل ثابتين في التزامنا باحترام التعهدات الدولية وحقوق الإنسان. رابعا، يجب أن ندرك وجود درجة عالية من الترابط في التصدي للتحدي المشترك، وأن نعمل من ثم بالتعاون الوثيق مع أولى بلدان اللجوء والبلدان الأصلية حيثما كان ذلك ممكنا. خامسا، يجب علينا أن نكافح الجريمة المنظمة المسؤولة عن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، من خلال تفكيك نماذج الأعمال التجارية لتلك الشبكات التي تستغل المهاجرين واللاجئين، ومن خلال تعزيز الحوار الإقليمي. فعملية الخرطوم، التي بدأت عندما تبوأت إيطاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي في العام الماضي، ترمي إلى تحقيق تلك الأهداف، التي تشكل أيضا الأساس لعملية الرباط.

وفي أحدث مؤتمر لقمة فاليتا الذي انعقد بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي حول موضوع الهجرة، تم الاستنتاج بأنه لا يمكن تعزيز الحل الطويل الأجل إلاّ باتباع نهج متكامل وإجراء حوار إقليمي. وفي هذا الصدد، رحبت إيطاليا منذ البداية بمبادرة اللجنة التي تقضي بإنشاء صندوق فاليتا الاستئماني. وكما الحال بالنسبة إلى صندوق مدد الاستئماني المتعلق بسوريا، نعتقد أن القيمة المضافة لهذه الأدوات سوف تترجَم إلى مبادرات عملية المنحى، مما سيؤدي إلى تعاون أقوى مع شركائنا الأفارقة. وقبل كل شيء، إن الصندوق الاستئماني هو السبيل الملموس لتلبية توقعاتهم. وسوف تساهم إيطاليا بتقديم مبلغ ١٠ ملايين يورو إلى الصندوق، وستنظر في زيادة المساهمات في المستقبل. ونحن نعتقد أن هناك مجالا محددا يمكن أن يكون مفيدا للصندوق بشكل خاص: المرونة بين حالات الطوارئ والتنمية. ويجب تعزيز هذا المجال، لأنه هام

بالنسبة إلى تحقيق الاستقرار اللازم للتخفيف من العوامل التي تجبر الناس على الهجرة. ويوفر الصندوق الاستئماني إمكانات هائلة لزيادة المرونة من خلال اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفرص العمل، وتوليد الدخل، مع التركيز بوجه خاص على الشباب والنساء والمجتمعات المحلية. وإننا نؤيد هذا النهج تأييدا كاملا.

إن المهاجرين واللاجئين هم في الواقع أشخاص يتحلّون بإمكانات غير مستغلَّة. فمعظمهم مندفعون بشدة، والحلم الذي يراودهم بحياة أفضل يمكّنهم من تحمل الرحلات الطويلة، والبحار الهائجة، والقوارب المزدحمة، مما يعرّض أرواحهم للخطر أملا في مستقبل أفضل. لهذا السبب، تعتقد إيطاليا أن المهاجرين واللاجئين والمجتمعات الطامحة هم مفتاح التنمية في البلدان الأصلية وبلدان المقصد. لذلك، ينبغي إعطاء الهجرة أولوية عليا من بين أهداف التنمية المستدامة الجديدة ووسائل تنفيذها. وفي هذا الصدد، كانت إيطاليا سبّاقة في تعزيز دور التحويلات المالية كأدوات هامة لتنمية البلدان الأصلية وإدماج المهاجرين في المجتمعات المحلية. وبإمكان التحويلات المالية أن تكون أيضا أداة حيوية لتمويل أهداف التنمية المستدامة الجديدة. وقبل كل شيء، علينا أن ندرك أنه هناك اليوم أناس يهربون من بيوتهم أكثر من أي وقت آخر منذ الحرب العالمية الثانية. لذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود العالمية لتخفيف عبء البلدان القليلة التي تواجه تدفق إعداد كبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء. وإيطاليا تقوم بدورها، وتعمل جديا على إعادة توطينهم.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تعازينا الصادقة للجمهورية الفرنسية والشعب الفرنسي وتعاطفنا العميق معهما في أعقاب الهجمات المروعة التي وقعت في باريس، مدينة النور، خلال نهاية الأسبوع. وبالمثل، نشعر بالذعر من تعرّض طائرة روسية للقصف في شبه جزيرة سيناء، والتفجير في بيروت، والأحداث المروعة التي وقعت اليوم في مالي.

إنّ الإرهاب قد هاجم إسرائيل أيضا هذا الأسبوع، ولكن ذلك نادرا ما يُذكر – هذا إن ذُكر – في قاعة الجمعية العامة. لذلك، أود أن أشيد بذكرى ضحايا الإرهاب. يوم أمس، أقدم إرهابيون فلسطينيون على قتل خمسة مدنيين أبرياء. لقد قُتل أهارون أفيرام وروفين يساييف بينما كانا في طريقهما إلى الصلاة في كنيسهما. وفي وقت لاحق، ياكوف دون، وهو أب لأربعة أطفال، وعزرا شوارتز، متطوع أمريكي عمره ١٨ سنة، وشادي عرفة، شاب فلسطيني مسلم عمره ٢٦ سنة، قُتلوا بالرصاص على يد إرهابي فلسطيني لم يميّز، مثل جميع الإرهابيين حول العالم، بين ضحاياه من حيث الجنسية أو الدين. فيجب علينا أن ندين كل أنواع الإرهاب، ونجعل من الواضح أن الإرهاب هو إرهاب، بصرف النظر عن المكان الذي يقع فيه الهجوم وعمّن هم ضحاياه.

في العام الماضي، وصل صبي سوري عمره ٩ سنوات إلى جناح الأطفال في المركز الطبي غربي الجليل، في شمال إسرائيل، وهو مثخن بالجراح. لقد أخبر عن الفظائع التي يجب ألاّ يواجهها صبي، وعن رؤية شقيقه مقطوع الرأس أمام عينيه. وهناك مئات آلاف الأطفال السوريين الذين شهدوا، مثل هذا الطفل الصغير، الفظائع التي تهز ضمير العالم المتحضر. ولقد شهدنا جميعا الصور المروعة للموت والدمار في سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا. وهناك مئات آلاف الأرواح التي فقدت بالفعل، ولا يزال على المجتمع الدولي أن يتصدى على النحو الكافي للأزمة المستمرة.

إننا نشهد اليوم التداعيات الناجمة عن سنوات من القمع الذي لم يتم التصدي له في كل واحدة من الدول الفاشلة التالية. إن حربا أهلية من أشد الحروب الأهلية الأكثر تدميرا في التاريخ الحديث تجري في سوريا؛ وقد شهدت ليبيا انهيارا

كارثيا لمؤسسات الدولة؛ وفي اليمن، قضى الصراع الطائفي على أرواح الآلاف من الناس. ومع ذلك، لا يزال المجتمع العالمي يبحث في مسألة أصل هذه الفظائع. في الواقع، وحتى قبل ما يسمى بالربيع العربي، عمدت المنظمة غير الحكومية المحترمة دار الحرية إلى وضع سوريا عام ٢٠١٠ في مرتبة تقرب من أسفل مقياسها للحرية، كبلد ليست فيه حقوق سياسية، ونادرا ما توجد فيه حريات مدنية. والدكتاتوريتان المشابهتان لها في ليبيا واليمن انضمتا إلى سوريا في أسفل القائمة. وقد نظر العالم في صمت، على الأعم، إلى أولئك المستبدين والأصوليين الذين حكموا شعوبهم من خلال الخوف، وانتهكوا حقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب. وإذا بقينا غير مبالين تجاه مثل هذه الكوارث، فإننا نخاطر بالتضحية بالمبادئ البشرية التي نعتز بها. وما من مكان تتعرّض فيه تلك المبادئ للخطر أكثر من سوريا.

في سوريا، هناك أكثر من ربع مليون شخص – رجالا ونساء وأطفالا – قد تم قتلهم بالفعل. وثمة ٤ ملايين شخص آخرين فرّوا من منازلهم نحو المستقبل المجهول، وما يزيد على ٨ ملايين من المشردين داخليا. وفيما نجتمع هنا اليوم لإيجاد حل لملايين اللاجئين السوريين، يواصل نظام الأسد التنافس مع تنظيم داعش في استنباط السبل الأكثر وحشية لذبح الأبرياء. بطبيعة الحال، بشار الأسد لم يكن ليرتكب هذا الكم الكبير جدا من الفظائع دون مساعدة أصدقائه في طهران. إيران ليست الدولة الرائدة في العالم لرعاية الإرهاب فحسب، إنما هي تعمل على تأجيج صراع قُتل فيه مئات آلاف الأشخاص بالفعل. فإلى أولئك الذين قد يأملون في أن تكون إيران جزءا من الحل للمشكلة التي يفرضها تنظيم داعش علينا جميعا أقول، إن عدو عدوكم هو أحيانا عدو لكم.

وعندما يتعلق الأمر بمساعدة اللاجئين، تكون المساعدات الإنسانية أمرا حاسما. ونحن نشكر الجهود المنقذة للحياة التي تبذلها الدول المضيفة للاجئين، والجهود المثيرة للإعجاب التي تبذلها دول عديدة جدا أعضاء في الأمم المتحدة، والوكالات والأفراد. وينبغي للمعونة الإنسانية ألاّ تعرف حدودا لها ولا دينا، ولا عرقا، ولا نوع الجنس، ولا توجها جنسيا. إن إسرائيد، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية، قد ساعدت آلاف اللاجئين السوريين في الأردن وأوروبا الشرقية، ووفرت لهم العلاج الطبي، وقدمت إليهم عددا لا يحصى من أطنان المواد الغذائية، ودربت الآلاف من العاملين المحليين في الشؤون الإنسانية. ولقد شهدت إسرائيل أيضا موجات هائلة من المهاجرين واللاجئين في الماضي. فبعد أن استوعبنا مئات آلاف الناجين من محرقة اليهود واللاجئين اليهود من البلدان العربية، وبعد أن استقبلنا ما يزيد على مليون يهودي من الاتحاد السوفياتي السابق، وعشرات الآلاف من إثيوبيا، أصبحنا معتادين جدا على احتياجات اللاجئين والمهاجرين. وعلمتنا تجربتنا أن إنقاذ أرواح الذين يسعون سعيا حثيثا لتوفير المأوى لأنفسهم لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال وجود مجتمع موحد.

إن الحالة أليمة إنما ليست ميئوسا منها. وبغية تغيير حياة الملايين الذين يفرون من ديارهم، يجب علينا أن نتصرف. فانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأنظمة الاستبدادية يجب ألاّ تمضي من دون الرد عليها. وعندما يتم تلقين الأطفال الأفكار بدلا من تعليمهم، لا يسعنا أن نبقى حياديين. وكما قال الأمين العام في وقت سابق من اليوم، حينما يجري استعباد المرأة وعزلها عن بقية المجتمع، لا يسعنا أن نبقى حياديين. وحينما يملأ الفساد الفراغ الناجم عن فشل القيادة، علينا أن نتصدى له.

عندما تتخفى الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة في عباءة المعتقدات الدينية المشروعة، يجب أن نعارضها.

يروي الملايين الذين يفرون من ديارهم قصصهم مع اليأس. لقد سئموا القمع، وحكم الفرد، والحرب الأهلية، لقد سئموا التطرف الديني. إنهم يحلمون ببساطة بالعيش حياة طبيعية في وطنهم. لنجعل ذلك الحلم حقيقة واقعة.

السيد شيرمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): التشريد القسري هو أحد أكثر القضايا التي تواجه المجتمع الدولي إلحاحا. في هذا العام، دخل أكثر من ٠٠٠ ٨١٩ من اللاجئين والمهاجرين أوروبا عن طريق عبور البحر الأبيض المتوسط، أكثر من نصفهم من سورية. هذا حوالي أربعة أضعاف العدد الإجمالي للذين عبروا خلال عام ٢٠١٤ بأكمله. وللأسف، فقد حوالي ٠٠٠ ٤ شخص حياتهم في البحر الأبيض المتوسط خلال محاولة العبور.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بالاستجابة على نحو شامل لتلك المأساة. تساعد السفن البريطانية في إنقاذ آلاف الناس من البحر الأبيض المتوسط كجزء من الاستجابة الأوروبية. لكن يجب أن نعترف بأن الغالبية العظمى من السوريين الذين فروا من سورية لم يعبروا البحر الأبيض المتوسط. إنهم في البلدان المجاورة. تستضيف تركيا أكثر من مليوني شخص؛ والأردن، أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠؛ ولبنان، أكثر من مليون شخص، أي ربع سكانه قبل الأزمة. وتشيد المملكة المتحدة بالجهود السخية التي بذلتها تلك البلدان، ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يكون على نفس المستوى. علينا تقديم دعم أفضل وعلى المدى الأطول للاجئين في هذه البلدان وللبلدان المضيفة نفسها. هذا أمر أساسي إن كان لنا أن نتصدي لدوافع الهجرة غير القانونية. يجب إعطاء الأولوية للحد من الضغوط التي تجبر الأفراد على المخاطرة بحياتهم في الرحلة المحفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط.

الصورة في سورية اليوم قاتمة بشكل لا يوصف. منذ أكثر من أربع سنوات، يجرى قصف السوريين وتجويعهم وإخراجهم من ديارهم. قتل أكثر من ربع مليون، ويحتاج ١٣,٥ مليون شخص، منهم ٦ ملايين من الأطفال، إلى المساعدة الإنسانية. لقد تعهدت المملكة المتحدة حتى الآن بأكثر من ١,٧ بليون دولار في إطار الاستجابة، وهي أكبر استجابة إنسانية من جانبنا لأزمة واحدة على الإطلاق. لقد وفرت الأموال أكثر من ٢٠ مليون حصة غذائية و ٢,٥ مليون استشارة طبية. وأتاحت لربع مليون طفل إمكانية الحصول على التعليم داخل سورية وفي البلدان المجاورة.

لكن من الواضح أن هذا لا يكفي. لم يبلغ تمويل نداء الأمم المتحدة من أجل سورية لهذا العام حتى مستوى ٥٠ في المائة. نحن بحاجة إلى فعل المزيد. في شباط/فبراير من السنة المقبلة، سوف تستضيف المملكة المتحدة، جنبا إلى جنب مع حكومات ألمانيا والنرويج والكويت والأمم المتحدة، مؤتمر مانحي سورية في لندن. سوف نوجه الدعوة إلى قادة البلدان في أنحاء العالم والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لكي يجتمعوا لجمع تبرعات جديدة كبيرة لتلبية احتياجات جميع المتضررين في سورية وفي البلدان المجاورة. علينا معا أن نجد التمويل الطويل الأجل والحلول التي تنتقل من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. علينا تلبية الاحتياجات الطويلة الأجل من خلال دعم إيجاد فرص العمل والتعليم ومنح الأمل في المستقبل، حتى لا يرغم الذين فروا من الصراع على وضع حياتهم تحت رحمة المهربين والشبكات الإجرامية.

وإلى جانب مؤتمر مانحي سورية، علينا أيضا أن نستخدم مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي سيعقد في اسطنبول في أيار/مايو، للاتفاق على طرق أفضل وأكثر استدامة لتلبية احتياجات المشردين جراء الأزمات طويلة الأمد. نحن نتفق في الرأي، بالطبع، أن علينا توفير اللجوء لمن لا يمكن تلبية احتياجاتهم في المنطقة. منحت المملكة المتحدة حتى الآن ملاذا لأكثر من ٠٠٠ ٥ لاجئ من سورية، وسوف نقوم بإعادة توطين ٠٠٠ ٢٠ آخرين من الفئات الأضعف من المنطقة مباشرة.

ومع ذلك، فإن أيا من إعادة التوطين أو تحسين العمل الإنساني لا يمثل الحل الطويل الأجل. يتطلب الصراع الذي يفضي إلى التشريد القسري من سورية حلا سياسيا. هذا هو

السبيل الوحيد لإنهاء الصراع. وكما قال العديد من المتكلمين اليوم، يجب أن نلتزم جميعا بالعمل لتحقيق ذلك الحل، وبدعم ظهور سورية شاملة للجميع يسودها السلام والازدهار.

السيد أندانجي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي بمبادرة الرئيس بعقد مناقشة اليوم. ونعتقد أنه كان ينبغي أن تعقد في وقت أبكر، بالنظر إلى ضخامة وتعقيد المشكلة. أدى التأخير إلى ظهور نظريات المؤامرة وتحليلات للمسألة، تتسم كما هو متوقع بالإغفال والتشوهات في وسائط الإعلام الرئيسية، وخاصة في أوروبا. ووفد بلدي على اقتناع بأن مأساة اللاجئين والمهاجرين وملتمسي اللجوء مشكلة عالمية، لا تخص أي بلد معين أو منطقة معينة. المهاجرون يتركون الشرق الأوسط وأفريقيا ويهاجرون إلى أوروبا. وآخرون يتركون أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة. هذه أزمة إنسانية. ومع ذلك، فإن كينيا على استعداد لتقديم دعمها بصورة بناءة في المناقشة، مع التركيز بوجه خاص على ملتمسي اللجوء السوريين.

ويشير وفد بلدي إلى أن معظم الخطاب، سواء كان يتعلق بالمهاجرين أو اللاجئين أو ملتمسي اللجوء، يفتقر إلى السياق من حيث التدفق والأسباب الجذرية للمشكلة. إن الخطاب السائد الذي يحدد بشكل متزايد السياسات الحكومية في الأماكن التي هي مقصد المهاجرين وملتمسي اللجوء يركز على المشاكل المباشرة والعقبات التي تواجههم في الطريق والصعوبات التي تواجه الحكومات في مواكبة الحالة. أصبحت الأزمة ساحة نزال ثقافي أكثر من كونها نتاج صراع سياسي. تنصب العراقيل على أسس عرقية في مواجهة الجموع البربرية من الغزاة غير المتحضرين ذوي البشرة الداكنة الذين يصلون أسرابا كما يوصفون في بعض الأوساط. آخرون يصفونه بأنه فيضان يجب وقفه فورا.

وللأسف الشديد، هذا هو الموقف الذي يتخذه علنا اليمين المتطرف في أنحاء أوروبا. هذه أخلاق منحرفة. يقينا، لا يمكن تصوير البشر ومعاملتهم على هذا النحو. ليست هذه إنسانية. إن اللاجئين والمهاجرين وملتمسي اللجوء من سورية وأماكن أخرى يستحقون الحماية والمعاملة بكرامة ورأفة، بما يتفق مع المعايير الدولية. علينا حماية حقوقهم. ينبغي ألا يرفض أحد تحمل المسؤولية عن مئات الآلاف من المهاجرين. من شأن ذلك أن يؤدي إلى كارثة إنسانية. المطلوب هو التضامن لا الأسوار والترحيل والتعديلات على القوانين الوطنية للجوء.

إن كينيا، بوصفها بلدا يستضيف ٦٠٥ ٣٦٤ شخصا من الأشخاص موضع الاهتمام وضحية للهجمات الإرهابية، تتشاطر الشواغل المتعلقة بالأمن الوطني. وما الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في تركيا ولبنان وباريس، وفي الآونة الأخيرة جدا، في نيجيريا واليوم في مالي، إلا تأكيد على الأولوية التي يوليها كل واحد منا هنا للأمن الوطني لكنها يجب ألا تستخدم لإيذاء الأشخاص الذين هم بالفعل ضحايا. إنهم يشملون النساء والأطفال وأولئك من ذوي الاحتياجات الخاصة. إنهم أبرياء. معظمهم يفرون من الحرب في سورية بحثا عن الأمان. ووفد بلدي على اقتناع بأن التدابير التقييدية، من قبيل التسريع، وتدقيق هوية ملتمسي اللجوء دون مراعاة الإجراءات الواجبة وإعادتهم إلى بلدان ثالثة أو حتى احتجازهم، ليست حلا. لا يمكننا انتقاء المهاجرين الذين نريد والقول بإننا لا نريد الآخرين. المطلوب هو النظر في التدابير الطويلة الأجل.

هذه مشكلة لن تحل في أي وقت قريب. ولا أعرف ما إذا كان هذا من شأنه أن يطمئن الجمعية العامة أو يثير توتر بعض الوفود. وسواء رضينا أو أبينا، سيستمر تدفق المهاجرين وملتمسي اللجوء من سورية حتى نستطيع إيجاد تسوية سياسية للصراع في ذلك البلد. هذا هو الواقع.

ولذلك ينبغي أن ندعم جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم لذلك النزاع.

ويعتقد وفد بلدي بأن كفاءة النظام اللجوء ستكون مفتاح معالجة مشكلة المهاجرين وطالبي اللجوء في حوض البحر الأبيض المتوسط، سواء كانوا من سورية أو من أماكن أخرى. وعلة وجود نظم اللجوء الوطنية هي تحديد من طالبي اللجوء يستحقون بالفعل الحصول على الحماية الدولية. لكن، وكما ذكرت من قبل، من حق طالبي اللجوء والمهاجرين الاستفادة من الإجراءات القانونية الواجبة.

ويجب أن تستجيب لنداءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل زيادة وتحسين الدعم المقدم في بلدان اللجوء الأول، مثل لبنان، والأردن، وتركيا، التي تستضيف الآن استضافة أكثر من ٤ ملايين سوري. وترحب كينيا بتغيير النهج المتبع في مجال تمويل المساعدات الإنسانية، الذي تم تسليط الضوء عليه في تقاريرالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .ونلاحظ أن تمويل المساعدات الإنسانية على الصعيد العالمي لم يواكب ازدياد الاحتياجات بصورة متسارعة. وهذا مجال ينبغي أن نقوم بإصلاحه، لنكفل تحول الأطراف الفاعلة الإنمائية إلى أطراف مشاركة في كل مرحلة من مراحل التشرد.

وفي ذلك الصدد، فإن الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على التكيف للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ للاجئين السوريين، التي تقودها المفوضية السامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن أن تكون إطارا مفيدا. لكن ينبغي أن نزيد من التمويل بالنظر إلى أن عدد المهاجرين وطالبي اللجوء يتزايد باستمرار.

وأخيرا، فإن وفد بلدي على اقتناع بأنه، لتفادي تكرار الحالات مثل حالة اللاجئين السوريين والمهاجرين وملتمسي اللجوء، ينبغي أن نفكر مليا عند تحديد مصالحنا ووضع سياساتنا.

السيدة بورا (اليونان) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أدين الهجمات الإرهابية الأخيرة معربة، بالنيابة عن اليونان، عن عميق تضامننا مع أسر الضحايا وتعازينا لها.

(تكلمت بالإنكليزية)

باعتبار اليونان بلدا من بلدان الخطوط الأمامية الأكثر تضررا، فإنها ترحب بأن تبادل الآراء اليوم بغية تعزيز الوعي العالمي بشأن الظروف المأساوية للاجئين والمهاجرين غير النظاميين في حوض البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على طالبي اللجوء السوريين، يجري في أنسب محفل للتصدي للتحديات العالمية، ألا وهو الأمم المتحدة.

وتؤيد اليونان البيان (انظر A/70/PV.59) الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، الذي يشكل بالفعل مقصدا رئيسيا لتدفقات الهجرة المختلطة.

وأود أن أشكر المفوض السامي أنطونيو غوتيريس على بيانه الشامل، وأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لقيادته بصفته مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وعلى ما قدمه من دعم وتعاون قيمين للسلطات والحكومة اليونانية .

إن ما نشهده من تدفقات غير مسبوقة للمهاجرين واللاجئين قد ازدادت زيادة حادة في شرقي البحر الأبيض المتوسط وغرب البلقان، اقترانا بتدفق مستمر على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. وبحكم موقع اليونان على الهامش الخارجي للاتحاد الأوروبي، فإنها تشهد التدفقات لبعض الوقت، لكن ما من تدفقات يمكن مقارنتها بتدفقات المهاجرين في الأشهر القليلة الماضية. فمنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص قادمين من سورية وأفغانستان والعراق عبروا حدود اليونان مع تركيا اليونان في طريقهم إلى البلدان الأوروبية، معظمهم نزل في اليونان. ،الجزء الأكبر من هؤلاء الأشخاص -٧٥ إلى ٨٠ في المائة - من اللاجئين.

وعلى الرغم من أن اليونان تحملت عبئا غير متكافئ في الأشهر الأخيرة، فإنها بذلت، ولا تزال تبذل قصارى جهدها من أجل إنقاذ اللاجئين الفارين من الحرب، وهم يصارعون على

متن القوارب أمواج بحر إيجه. وقد بذلنا جهودا جبارة من أجل إنقاذ آلاف الأرواح، بما في ذلك في عمليات البحث والإنقاذ في عرض البحر، واستقبال الناس بطريقة إنسانية في جزرنا الواقعة على الخطوط الأمامية، بمساعدة وتعبئة السكان المحليين.

وكما ذكر رئيس الوزراء أليكسيس تسبيراس في الحدث الجانبي الرفيع المستوى الذي نظمه الأمين العام في ٣٠ أيلول/سبتمبر، فتدفقات الهجرة هاته لها سبب، وهو الحروب والنزاعات التي – بغض النظر عن أسبابها الداخلية – فإننا كمجتمع عالمي لم ننجح في حلها على نحو فعال. وعلى الرغم من الطابع المعقد لهذه النزاعات، فإنها تحتاج إلى المعالجة من الناحية السياسية، بالالتزام الكامل من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية والإقليمية. إن مكافحة الشبكات الإجرامية للمتجرين والمهربين التي تستغل الأشخاص المحتاجين والمنكوبين ما زالت أولوية، بالإضافة إلى قمع الأنشطة غير المشروعة الأخرى – مثل الاتجار غير المشروع بالمواد الثقافية – التي توفر الموارد المالية للنزاع المسلح.

وسوف يكون التحدي الذي سنواجهه في السنوات المقبلة هو معالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة، التي تتمثل في معظم الحالات في مشقة العيش وانعدام الفرص، وإيجاد البيئات الآمنة والمستقرة التي يمكن أن يعيش فيها الناس بدون خوف ويزدهروا. وفي ذلك السياق، نوافق أيضا على أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) يجب أن يكون أولوية.

وينبغي ألا يضطر أي شخص للفرار لأن الحالة في بلده أصبحت لا تطاق لدرجة استحالة العيش فيه بكرامة. وهذه الحالة هي ما يجب علينا، نحن الأمم المتحدة، التصدي له كواجب جماعي. وفي نفس الوقت، ينبغي لنا أن نسعى جاهدين إلى معالجة أزمة الهجرة. والتصدي لأزمة الهجرة واللاجئين واجب مشترك يتطلب استراتيجية شاملة وجهدا حثيثا على مر الزمن؛ وينبغي الاضطلاع به بروح التضامن والمسؤولية.

وتعتبر اليونان حماية اللاجئين والأرواح البشرية على نحو عام عنصرا أساسيا من عناصر النظام الأوروبي والدولي للقيم والمبادئ. ومن مسؤوليتنا احترام الالتزامات الدولية وحقوق الإنسان. وكما أعلن القادة الأوروبيون والأفارقة في مؤتمر قمة فاليتا، فإن الحماية الدولية ينبغي تعزيزها، والمساعدات، بما في ذلك بعدها الإنساني، ينبغي زيادتها. وينبغي أن تسترشد أعمالنا في الأيام والأشهر المقبلة بالتضامن والمسؤولية والروح الإنسانية والتعاون الوثيق.

واليوم، نواجه أزمة إنسانية دولية تتطلب استجابة جماعية. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مضاعفة الجهود لحل النزاعات في سورية وليبيا، وكذلك لمكافحة التطرف العنيف. وتقديم الدعم إلى البلدان التي تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة، التي تقوم بالكثير للتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية، ينبغي أن يكون هدفا من أهدافنا المشتركة. وتشجيع خطة أكثر سخاء لإعادة التوطين ستقوم فيها عدة بلدان من عدة مناطق، بروح من المسؤولية المشتركة، بالمشاركة بنشاط أكبر نهج ربما يكون الوقت قد حان لدراسته.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية أود أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة، التي تناقش قضية هامة وهي مآسي المهاجرين غير القانونيين بمن فيهم اللاجئون السوريون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا وتقديرنا للسيد أنطونيو غوتيريس على ما بذله من جهود مخلصة ونبيلة أثناء عمله كفموض سامي لشؤون اللاجئين، وتحديدا على دوره الإيجابي والفعال والمتميز في إدارة ملف اللاجئين حول العالم، وفي حشد المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين.

كما نهنئ السيد فيليبو غراندي، المفوض السامي الجديد لشؤون اللاجئين، على حصوله على ثقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنين له التوفيق والنجاح في أداء مهمته الصعبة.

كانت الجلسة غير الرسمية التي جرت يوم أمس، فرصة للاستماع إلى وجهات النظر المتصلة بكيفية التصدي الشامل للأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين على الصعيد العالمي. كما أن جلسة اليوم ترسخ أهمية هذه المسألة وتدعونا، كمجتمع دولي، إلى وضع الحلول المناسبة لمنع نشوب النزاعات التي تولد مآسي قد تستمر لفترات طويلة. إن الأرقام المفزعة التي نشهدها للاجئين حول العالم وتحديدا اللاجئين السوريين، كشفت لنا حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يخلفها أي صراع. فهناك ٦٠ مليون مشرد ما بين لاجئ ومشرد داخلي وطالب لجوء، كما تضاعف عدد الأشخاص المحتاجين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية خلال العقد الماضي، وهي أزمة إنسانية لم نشهدها منذ الحرب العالمية الثانية. وتؤكد التقارير الأممية بأن الأزمة الإنسانية في سورية هي الأكبر والأخطر في العالم، بعد أن تجاوزت أعداد القتلى ربع مليون قتيل، وشرد حوالى ١٣,٥ مليون شخص بينهم ٦ ملايين طفل بحاجة المساعدة الإنسانية أو الحماية. كما أن أكثر من نصف الشعب السوري قد أجبروا على ترك ديارهم للبحث عن مأوى لهم بعيدا عن آلة الحرب التي هي في عامها الخامس، وبذلك تجاوز تعداد اللاجئين السوريين ٤ ملايين شخص، ليصبح بذلك أكبر مجتمع لاجئين في العالم.

وبالحديث عن مجتمع اللاجئين السوريين لا بد لنا من الإشادة بالجهود السخية المبذولة من قبل الدول المضيفة للاجئين، وهي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية والجمهورية التركية وجمهورية العراق وجمهورية مصر العربية، لما تقدمه من خدمات إنسانية وإغاثية ضخمة لمجتمع اللاجئين. إن أزمة اللاجئين السوريين فاقت قدرات الاستجابة في الدول المجاورة. وتركت الأزمة آثارا سلبية كبيرة على الخدمات الاجتماعية، والهياكل الأساسية والموارد الحكومية في الدول المضيفة للاجئين، علاوة على مواجهة تلك الدول للمخاطر الأمنية بسبب الانتشار الإقليمي للصراع، كما نشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية المتخصصة في هذا المجال، لا سيما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الدولية الأخرى العاملة في الميدان.

لقد تابع المجتمع الدولي التغطية الإعلامية الواسعة في الصيف الماضي لوصول اللاجئين السوريين الذين قدر عددهم بعشرات الآلاف إلى أوروبا عن طريق التحر المتوسط، حيث سلطت الأضواء على التجارب المريرة التي يواجهها اللاجئ السوري في سبيل الوصول إلى بر الأمان. كما كانت الصدمة الكبرى بالصورة، التي هزت الإنسانية، للطفل السوري الغريق على سواحل شواطئ مدينة بودروم التركية؛ حيث حذرنا في السابق من النتائج الوخيمة لاستمرار الاقتتال داخل سورية الذي أدى انتشار آثار الأزمة الإنسانية وتمددها إلى دول أوروبية. منذ بداية الأزمة في سورية ونحن داعمون لوحدة موقف مجلس الأمن تجاه الأزمة، وهو الجهاز المناط به حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد أصدر مجلس الأمن، وبالإجماع، ثلاثة قرارات تتناول الأزمة الإنسانية في سورية منذ شباط/فبراير وحتى كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٤، كانت تستهدف بالدرجة الأولى تحسين الوضع الإنساني عن طريق فتح المعابر الحدودية أمام القوافل الإنسانية وكفالة حرية تنقل المساعدة والوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجا للمساعدات، فضلا عن حماية العاملين في المجال الإنساني. إلا أن عدم تعاون أطراف النزاع، وتحديدا السلطات السورية، مع الأمم المتحدة وآلياتها المعنية حال دون ذلك، بل وساهم في تفاقم المأساة.

وفي هذا الصدد نود تأكيد دعمنا لنتائج اجتماعات فيينا مؤخرا، التي نتطلع أن يتم التوصل خلالها وبرعاية الأمم المتحدة

إلى حل سياسي في القريب العاجل يستند على بيان جنيف الأول الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر S/2012/522، المرفق).

إن دولة الكويت، حكومة وشعبا، لم تدخر جهدا في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري الشقيق منذ بداية الأزمة وذلك عبر مؤسساتها الرسمية والشعبية، حيث استضافت دولة الكويت ثلاثة مؤتمرات للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية في الأعوام الثلاثة الماضية ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤، نجحت خلالها في الوصول إلى إجمالي تعهدات تجاوزت ٧ بلايين دولار دفعت دولة الكويت منها بليون وثلاثمائة مليون دولار، حيث تم توجيه ٩٠ في المائة من المساهمة الكويتية إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ونود هنا التأكيد مرة أخرى على أن الكويت حريصة جدا على الالتزام بتسديد المساهمات الطوعية التي تعلن عنها وتتعهد بها في المؤتمرات الدولية وتدرك الصعوبات التي تواجهها وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة في حال عدم حصولها على التمويل اللازم وتأثير ذلك على أنشطة الإغاثة والبرامج والخطط الموضوعة. وعلى الرغم من صغر حجم الكويت، إلا أن دولة الكويت لم تأل جهدا في تقديم المساعدات الأخرى، حيث استضافت عدد ١٤٦ ألف مواطن سوري على أراضيها، وهي نسبة تقدر بأكثر من ١١ في المائة من تعداد المواطنين الكويتيين. كما قام بلدي بتوفير العيش الكريم مع ضمان الرعاية الصحية والتعليم وإيجاد الفرص الوظيفية الملائمة لهم. وتأتي تلك المساعي كافة في إطار مد يد العون للأشقاء من الشعب السوري. وفي هذا الصدد نؤكد على أهمية أن يحظى مجتمع اللاجئين في كل الدول المضيفة بكامل حقوقه التي يكفلها القانون الدولي بما يضمن له العيش الكريم وممارسة حقوقه الأساسية.

كما تسرني الإشارة إلى مشاركة دولة الكويت في تنظيم ورئاسة مؤتمر المانحين الرابع لدعم الوضع الإنساني في سورية، المقرر عقده في لندن أوائل شباط/فبراير ٢٠١٦ بجانب كل من المملكة المتحدة ومملكة النرويج وجمهورية ألمانيا الاتحادية، آملين أن يتمكن المؤتمر من حشد جهود المجتمع الدولي لتلبية احتياجات جميع المتضررين من الأزمة السورية داخل البلد ودعم الدول المجاورة والدول الأخرى التي أبدت سخاء كبيرا في استضافة اللاجئين لمواجهة آثار الأزمة، ولإيجاد حلول للتمويل طويل الأجل لتغطية احتياجات العام ٢٠١٦ والسنوات اللاحقة.

السيد غريما (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر للرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة، وتؤيد مالطة البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59).

لا شك في أن أوروبا تشهد تدفقا للمهاجرين واللاجئين لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث – وهي ظاهرة ليست بالجديدة تماما بالنسبة لعدد من البلدان في أوروبا، لا سيما تلك المطلة على البحر المتوسط. فموجة بعد موجة من الرجال والنساء والأطفال، يشقون طريقهم إلى أوروبا من الجنوب، والآن من الشرق أيضا، وقد أصبح واضحا بشكل متزايد أن حجم تحدي الهجرة الذي تواجهه أوروبا يتطلب حلولا تتجاوز الجهود الإقليمية. وسنحتاج، في رأينا، إلى النظر في استجابة دولية أوسع نطاقا.

وقد كان من دواعي سرور مالطة أن استضافت، في الأسبوع الماضي، اجتماع قمة ناقش فيه القادة الأوروبيون والأفارقة بشكل مشترك الهجرة والتحديات والفرص التي تتيحها للقارتين كلتيهما. وتمثل تلك القمة، من نواح عديدة، إقرارا واضحا بأن ظاهرة الهجرة لا يمكن معالجتها إلا من خلال تعاون وشراكة أوثق عبر مختلف المجالات. وقد كان أحد أوجه نجاح اجتماع القمة، بالتأكيد، قدرة القادة الأوروبيين والأفارقة على حد سواء على النظر إلى أزمة اللاجئين والهجرة من أوجه مختلفة، آخذين في الاعتبار شواغل جميع البلدان

المعنية. ويسرنا أنه تم الاتفاق على خطة عمل. وخصصت لها أموال وحددت لها أطر زمنية. ويحتاج الجانبان، الآن، إلى ضمان أن يتم تنفيذ ما تقرر في اجتماع القمة. ونعتبر اجتماع قمة فاليتا بمثابة خطوة أولى هامة نأمل أن تنقل التعاون بين أوروبا وأفريقيا إلى مستوى جديد.

نعلم جميعا أن حل أزمة اللاجئين والهجرة معقد ويتطلب العمل على مستويات كثيرة. وفيما يتعلق بمنطقتنا، فإن البلدان الأوروبية منخرطة بالفعل، على نحو يومي تقريبا، في عمليات البحث والإنقاذ، لإنقاذ حياة الآلاف من الناس في البحر. ونقر بأن تحسين التعاون مطلوب بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد، بما في ذلك في إدارة الحدود وفي مواجهة المهربين الذين لا يعرفون الرحمة والشبكات الإجرامية. وهذا يعني وضع نظم تسمح بالمعالجة المنظمة لملتمسي اللجوء وقبول اللاجئين الحقيقيين وإعادة غيرهم. وسوف يقتضي ذلك معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، بما في ذلك عن طريق تمكين بلدان المنشأ من توفير مستقبل أكثر أمنا وأمانا واستدامة لمواطنيها.

ويتطلب ذلك تحقيق الاستقرار في ليبيا وإنهاء النزاع في سوريا.

ومنذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا في آذار/مارس ٢٠١١، فرّ نحو ٩ ملايين سوري من ديارهم ولجأوا إلى البلدان المجاورة أو إلى مناطق أخرى داخل سوريا نفسها. وتصاعدت الأزمة الإنسانية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وتشير إحصاءات برنامج الأغذية العالمي إلى أن هناك ٨,٧ مليون شخص في سوريا بحاجة إلى المساعدة الغذائية في حين أن هناك ١٣,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتأتي احتياجات التمويل السورية في المرتبة الأعلى في منطقة الشرق الأوسط، حيث يبلغ مجموعها ١٧٧ مليون دولار هذا العام وحده. وإني لفخور بأن مالطة قد اضطلعت بدورها في تقديم المساعدة الإنسانية إلى سوريا عن طريق التبرعات المالية إلى برنامج الأغذية العالمي، والمؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٥-٢٠١٦.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني بإيجاز على المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنتهية ولايته، السيد أنطونيو غوتيريس، وخلفه المنتهية ولايته، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، السيد فيليبو غراندي، على قيادتهما وتفانيهما على مدى سنوات طويلة في توجيه أعمال مكتبيهما خلال أوقات تزداد صعوبة. وأتمنى لهما كل النجاح في مساعيهما المقبلة.

وهناك إقرار متزايد بضرورة الجمع بين تقديم المساعدة إلى اللاجئين ودعم المجتمعات المحلية المضيفة. وليست الأردن وتركيا وتونس ولبنان بلدانا مضيفة لعدد كبير من اللاجئين فحسب، إنما هي ركائز أيضا للاستقرار الإقليمي. فإلى جانب تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين أنفسهم، تحتاج تلك البلدان إلى دعم مالي وغيره من أشكال الدعم القوي لكي تتمكن من مواجهة الضغوط المتزايدة على نظمها الصحية والتعليمية. ويجب حث الحكومات والقطاع الخاص معا، على الاستمرار في زيادة المساعدة التي يقدمانها حسب قدرات كليهما بهدف دعم البلدان المتضررة في التصدي للأزمة. وفي ذلك السياق أيضا، تصبح الصلة بين تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية محورية أكثر. ومن الواضح أنه ليس بمستطاع أي بلد أو منطقة بمفردها أن تتصدى للأزمة السورية هذه. وفي وقت يواجه فيه نظام المساعدة الإنسانية ضغوطا في مواكبة الاحتياجات والتحديات المتزايدة، فقد أصبحت الحاجة إلى التصدي للأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين على النطاق العالمي بصورة شاملة أكبر من ذي قبل.

ونرى أيضا أن هناك صلة أقوى بين سياسات التعاون الإنمائي والمسائل المتعلقة بالحراك البشري. وينبغي أن يركز

التعاون بين البلدان بشكل أقوى على تهيئة الفرص للسكان لكي يتاح لهم أفق لمستقبل أفضل في بلدانهم، وجعل الهجرة خيارا وليس بدافع من اليأس.

وتأتي مناقشة اليوم بعد بضعة أيام فحسب من أعمال الإرهاب الهمجية التي وقعت في باريس. وأثارت تلك الاعتداءات مناقشة أيضا، سواء في أوروبا أو في أماكن أخرى، بشأن قبول اللاجئين، وخصوصا من سوريا. ومن السهل جدا أن ننسى واقع حالات اليأس التي يواجهها الكثير من اللاجئين اليوم. ويتمثل السبيل الوحيد الذي يمكّننا من إدارة الهجرة في أن نعمل بصورة جماعية ونواصل تحويل مبادئنا إلى إجراءات. ويجب أن يركز هدفنا على التصدي لمحنة الأشخاص المعرضين للخطر في عرض البحر الأبيض المتوسط، والتفكير في استجابتنا الجماعية للأزمة العالمية، والاتفاق على اتباع نهج مشترك، فضلا عن اتخاذ خطوات محددة كي تصبح الهجرة تبادلا إيجابيا بين شعوبنا وليست خسائر مأساوية للجميع. ونأمل أن تضعنا جلسة اليوم على ذلك المسار المنشود.

السيد بن سليمان (تونس): يطيب لي بداية، أن أتوجه بالشكر إلى معالي السيد موغنس ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، لتفضّله بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع ”الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير القانونيين في منطقة حوض البحر المتوسط، مع التركيز بصفة خاصة على ملتمسي اللجوء السوريين“.

إن تونس تثمّن إقرار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بأهمية تيسير الهجرة وتنقُّل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومسؤول من منطلق تسليمنا بالعلاقة الوثيقة بين الهجرة والتنمية. ونحن ندعو في هذا الإطار إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل اغتنام الفرص التي يتيحها التنقل البشري ومعالجة التحديات التي يطرحها في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

ولأن تونس تعدُّ بلد منشأ للمهاجرين بامتياز، بسبب وجود عُشر تعداد سكاننا بالخارج، وقيامهم بتحويلات مالية تقدّر بحوالي ٥ في المائة من الناتج الإجمالي القومي، و ٣٠ بالمائة من احتياطي العملة الصعبة، فإن الحكومة التونسية تعكف على صياغة استراتيجية ترمي إلى النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان حقوق ومصالح المهاجرين التونسيين إلى جانب الوقاية من الهجرة غير المنظمة وحماية المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء، بالتوازي مع استكمال صياغة القانون بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

وما دام ٨٠ بالمائة من مواطنينا بالمهجر يقيمون في أوروبا، فإننا نؤكد لشركائنا الأوروبيين والمتوسطيين قناعتنا بضرورة إيلاء المزيد من الأهمية للبعد البشري في سياساتنا المشتركة، والترابط الوثيق بين الإدارة المنسقة للهجرة والتنمية المتضامنة والتشغيل ومكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل احترام حقوق الإنسان، وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة من دول الاتحاد الأوروبي، وذلك خدمة للأمن والاستقرار والازدهار المشترك للحيز المتوسطي الذي يجمعنا.

لقد شهدت تونس خلال السنوات القليلة الماضية تدفقات كبيرة للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الفارين من النزاع في القطر الليبي الشقيق، واحتضنت آنذاك أكثر من مليون لاجئ في مدّ تضامني يستمر حتى هذا اليوم، على الرغم من صعوبات الوضع الداخلي للبلاد وتقلبات الوضع الإقليمي.

ولأن استمرار الأزمات الإنسانية غالبا ما تكون له آثار سلبية طويلة المدى على معدلات النمو الوطنية وتحقيق أهداف التنمية في الدول والمجتمعات المضيفة، فإن تونس تهيب بأصدقائها وشركائها من المانحين والمنظمات الدولية لمعاضدة جهودها في هذه المرحلة الحاسمة من بنائها الديمقراطي، من خلال إنشاء شراكات فاعلة موجهة نحو التنمية المستدامة، ومد الجسور بين الخطط والمساعدات الإنسانية والتنموية بصورة

تسهم في بناء قدرات مؤسساتنا ومجتمعاتنا المضيفة للاجئين وتمكّنها من التعافي وتحمُّل تلك الآثار على المدى الطويل.

وتشهد منطقة انتمائنا الجغرافي وضفتا البحر الأبيض المتوسط تحديدا، موجات هجرة مختلطة، أدت إلى انهيار كل الحواجز وقواعد التنقل واللجوء المتعارف عليها داخل دول المنشأ والعبور والمقصد، وتسببت في قضاء مأساوي لآلاف الأشخاص غرقا في البحر المتوسط من الفارين من ويلات الحرب والاضطهاد، أو الباحثين عن فرص أفضل في أوروبا. ومن المتوقع أن تستمر محاولة عدد كبير من المهاجرين عبور المتوسط، ما يهدد بمزيد من الخسائر في الأرواح إذا لم نتحرك جميعا بشكل جاد وفعال لضمان إنقاذ العابرين للمتوسط ومساعدتهم.

ولقد قامت تونس خلال السنة الجارية، بإغاثة وإيواء حوالي ١ ٠٠٠ مهاجر ولاجئ وطالب لجوء على متن سبعة قوارب جانحة قبالة السواحل التونسية من غير أن تكون دولة عبور أو دولة مقصد بالنسبة لهؤلاء، واضعة نصب أعينها حماية الأرواح بغض النظر عن الوضع القانوني للمهاجرين وصون كرامة الذات البشرية والمصلحة الفُضلى للفئات المستضعفة. وتجدد تونس بهذه المناسبة، التأكيد على أهمية تعزيز عمليات البحث والإنقاذ في البحر المتوسط من قبل الدول المعنية واستمرارها.

وإجمالا، كشفت ظاهرة ”قوارب الموت“ بالمتوسط، لا سيما انطلاقا من ليبيا وسوريا، وتواتر المهاجرين وطالبي اللجوء من قارتنا الأفريقية على متنها، أن إنهاء مشاكل الهجرة غير الشرعية يستدعي علاوة على تقديم المساعدات الإنسانية في المدى القصير لحماية الأرواح وتلبية الاحتياجات الفورية، المعالجة الجذرية للدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة، ضمن اتباع نهج شامل ومتضامن وطويل الأمد من قبل المجتمع الدولي، لما فيه فائدة بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وفي هذا الإطار، تجدد تونس تأكيدها على الحاجة الملحّة للحل السياسي في كل من الشقيقتين ليبيا وسورية، ومعالجة بشكل جذري ومستدام للأزمات الإنسانية ومعالجة قضايا الهجرة غير المنظّمة – ومسألة التنقّل عموماً – من المنبع. كما سيكون من الأهمية إيجاد الحلول الدائمة للاجئين والمهاجرين لا سيما لفائدة المهاجرين من قارتنا الأفريقية، من خلال توفير المزيد من القنوات الآمنة والقانونية للملجأ في دول الاستقبال الأكثر قدرة، وزيادة عمليات إعادة التوطين بالدول المتقدّمة وتوفير سبل أكبر لجمع شمل الأسر وتعزيز عمليات العودة الطوعية.

تعيش قارتنا الأفريقية منذ عقود على وقع موجات متكررة ومتواترة من النزوح القسري لشعوبها جراء انتشار النزاعات والحروب وتغير المناخ واستفحال الأوبئة وغيرها. هذا بالإضافة إلى إيوائها لثلث اللاجئين في العالم بالرغم من التحديات الاقتصادية الجمّة والموارد المحدودة لبلدانها، بما يعوق تلبية الحقوق الأساسية لشعوبها وطموحاتها وآمالها المشروعة في السلم والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة. ولقد بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى تكاتف المجتمع الدولي من أجل تخفيف الوزر المثقل على قارتنا الأفريقية جراء استضافة بلدانها ومجتمعاتها لهذه الأعداد الهائلة من اللاجئين بما يتجاوز أضعاف نصيبها العادل من الأعباء الراجعة إليها، عبر دعم سياسات التعاون والتمويل الدوليين لفائدة القارة، القائمة على الشراكة والتضامن وتقاسم الأعباء، وذلك وفق منظور تنموي يستند إلى مبادئ حقوق الإنسان ويأخذ بمبدأ ”المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة الأعباء“ كأساس لجميع أنواع التعاون الدولي بشأن التنمية المستدامة بما يُسهم في تطبيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد مينيلاو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59). وأود أن أدلي ببيان إضافي بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشيد بالرئيس على عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. إن التقارير اليومية عن الناس الذين يفرون من ديارهم في بحث يائس عن الملاذ الآمن هي في الواقع مروعة. وبات البحر الأبيض المتوسط القبر المائي لمئات اللاجئين في ملحمة ذات نهاية مأساوية.

وقد كانت لنا خلال الأشهر القليلة الماضية مناقشات مستفيضة بشأن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه الكارثة الإنسانية. ونتفق جميعاً على الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول سياسية شاملة للتراعات، وتعزيز السلام والاستقرار وحقوق الإنسان، والتمسك الثابت بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتهيئة الظروف لتحقيق الازدهار والتنمية والقضاء على الفقر والجوع وتدهور البيئة.

تقع قبرص في وسط منطقة من عدم الاستقرار والاضطرابات. وجهودنا المبذولة في التصدي لهذه الأزمة تستند أساسا إلى الإنسانية والتزاماتنا بموجب القانون الدولي. وهؤلاء الناس ليسوا مجرد جمع من المهاجرين غير القانونيين المحتملين، فهم بشر يحق لهم الحصول على معاملة إنسانية وكريمة. ومعظمهم بالفعل ضحايا للكراهية والتطرف وانتهاك حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية والتمييز الديني والقومي والاضطهاد. ولا يمكن أن يصبحوا ضحية للمرة الثانية بسبب اللامبالاة، أو من خلال السياسات التي تغفل العامل الإنساني.

وبوصفنا إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإننا فخورون بالدور الريادي الإنساني للاتحاد الأوروبي في دعم البلدان المحتاجة. ونشيد أيضاً بالممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية، السيد بيتر ساذرلاند، على عمله فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على ما تبذله من جهود. يتطلب حجم المشكلة اتخاذ إجراءات منسقة وتعبئة جميع الموارد المتاحة.

وقد أنشأنا مؤخراً مكتب المنظمة الدولية للهجرة في قبرص. وقد جاء في الوقت المناسب. ونحن نتعاون بالفعل مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن الهجرة، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات العودة الطوعية، والاتجار بالأشخاص وفي سياق شبكة الهجرة الأوروبية.

إن السلام شرط لا غنى عنه بالنسبة لأي استجابة فعالة للمشكلة الراهنة. ولا أحد منا بمنأى عن آثارها المدمرة. واستمرارها سيكون كارثة إنسانية خطيرة لها عواقب سياسية واجتماعية وأمنية. وبالنظر إلى قربنا من الحروب الدائرة، فقد أعربنا في عدة مناسبات عن قلقنا البالغ إزاء الخطر الداهم للتسلل والآثار العرضية وآثارهما المدمرة. ونشهد الآن الدليل المأساوي على هذا الخوف. وإذا بقيت الديناميات على حالها دون تغيير، فإننا نخشى كثيراً من أن الأسوأ لم يأت بعد.

وتؤكد الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً بطريقة مأساوية الإلحاحية التي ينبغي أن نتصدى بها لهذا التحدي الهائل.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يتطلب حجم المأساة الإنسانية من المجتمع الدولي مواصلة التركيز على هذه المسألة. يتحمل تكلفة التراع في سورية مئات الآلاف الذين فقدوا أرواحهم، وملايين المشردين الآخرين، وجيل من الأطفال يواجهون تعطيل المدارس، والنقص في التلقيح، وسوء التغذية، والإصابة والصدمات والوفاة. وضرورة مساعدة أولئك الذين يعانون أمر واضح، وأيضاً الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراع. لقد دخل التراع الآن عامه الخامس. وتمس الحاجة إلى حل سياسي. ونأمل أن محادثات الفريق الدولي لدعم سورية في فيينا يمكن أن تمهّد الطريق إلى هذه التسوية.

وبالنسبة للأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار، المطلوب تأمين مسالك هجرة آمنة وقانونية. فعدد الخسائر البشرية

في البحر الأبيض المتوسط لا يزال في تزايد. ونسلّم بالجهود الضخمة التي بذلتها البلدان المجاورة للتراع في سورية، ولا سيما تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، في استضافة ملايين اللاجئين. وستواصل أستراليا الاضطلاع بدورها لدعم السكان المشردين والبلدان المضيفة لهم. ويحدونا الأمل في أن يتمكّن المزيد من البلدان من توفير مسالك آمنة لإعادة توطين هؤلاء الناس الذين هم في أشد الحاجة. وقد وصل في مطلع هذا الأسبوع إلى أستراليا أول اللاجئين الذين يعاد توطينهم كجزء من التزام الحكومة بإعادة توطين ٠٠٠ ١٢ لاجئ هربوا من الصراع الدائر في سورية والعراق. وهؤلاء اللاجئون يضافون إلى ٧٥٠ ١٣ شخصاً أعيد توطينهم في إطار برنامج أستراليا الإنساني لإعادة التوطين هذا العام. ولأستراليا تقاليد في الترحيب باللاجئين تفخر بها، مع قدوم أكثر من ٠٠٠ ٨٢٥ شخص إلى أستراليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومجتمعنا شاهدٌ على المساهمة التي يقدّمها اللاجئون ثقافياً واقتصادياً.

وحين كانت أستراليا في مجلس الأمن كانت نصيراً قوياً للعمل من أجل التخفيف من حدة المعاناة داخل سورية من خلال تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الملايين من الأشخاص الذين كان وصولهم إلى المعونة المنقذة للحياة محدودا أو منعدما في حالات عديدة لأكثر من عامين. وفي مواجهة هذه التحديات، فإن النظام الدولي الإنساني وإعادة التوطين يعمل بأقصى طاقته.

ويجب عمل المزيد لدعمه. لكن معالجة أسباب التراع في حد ذاته والتوصل إلى تسوية سياسية أمر ملح بنفس القدر. وهنالك حاجة إلى جهد دولي متضافر، للربط بين الخطط الإنسانية والإنمائية والأمنية والسياسية. ويجب أن نوفر سبلاً آمنة وقانونية ومنظمة للهجرة. وستواصل أستراليا القيام بدورها في مساعدة المجتمع الدولي على مواجهة ذلك التحدي العالمي.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): في ضوء الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً، أود في البداية أن أعرب عن أعمق مشاعر التعاطف والتعازي من كرواتيا إلى جميع الحكومات والأسر التي كانت ضحايا للإرهاب.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن أزمة الهجرة واللاجئين قد بلغت نطاقاً لم نشهده منذ ٧٠ سنة. وهي تمثل تحدياً جديدا لم يسبق له مثيل. وبالإضافة إلى أثرها العالمي العميق، فهي تؤثر بشكل مباشر وكبير على العديد من الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها أو مستوى التنمية فيها أو موقعها الجغرافي، مما يؤكد الطابع العالمي الحقيقي لهذه الأزمة. ومنذ أيلول/سبتمبر من هذا العام، جاء أكثر من ٠٠٠ ٤٢٣ من المهاجرين واللاجئين عبر ما يسمى طريق غرب البلقان، ودخلوا إلى الاتحاد الأوروبي عبر كرواتيا، وتابعوا طريقهم إلى غرب وشمال أوروبا. ولا يزال يدخل كرواتيا يوميا ما يتراوح في المتوسط بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ٧ شخص.

وقد اتخذنا عدداً من التدابير الرامية إلى التخفيف من محنتهم وتقديم المساعدة إليهم بأي طريقة ممكنة. ودعوني أذكر بعضها بإيجاز. أنشأت كرواتيا مراكز المرور العابر والاستقبال التي توفر للمهاجرين واللاجئين الأغذية والخيام التي تضم أجهزة تدفئة والملابس والمرافق الصحية والاتصال اللاسلكي المجاني بالإنترنت والرعاية الطبية. ويجري تسجيل المهاجرين، وتقديم الرعاية الخاصة للنساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. ونواصل تكريس جهودنا لضمان المعاملة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان لجميع اللاجئين والمهاجرين الذين يمرّون عبر كرواتيا.

وهذا الأمر، للأسف، ليس أول أزمة لاجئين بالنسبة لنا. وخلال الحرب في تسعينات القرن الماضي، استضافت كرواتيا

وأحاطت بالرعاية أكثر من نصف مليون من اللاجئين والمشردين داخلياً. وما زال العديد من مواطنينا، ولا سيما الذين يعيشون في منطقة الحدود مع صربيا – التي أصبحت الآن نقطة العبور الرئيسية للاجئين – يتذكرون تجربتهم الشخصية عندما أجبروا على الفرار من ديارهم. ويملي التزامنا الأخلاقي والإنساني علينا إنقاذ حياة الناس ومساعدتهم بقدر ما نستطيع. ولكن لا يمكننا القيام بذلك وحدنا. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأزمة الراهنة وتحدياتها غير المسبوقة – بأبعادها الإنسانية والأمنية على حد سواء – لا يمكن معالجتها إلا بطريقة شاملة ومنسقة. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة النهج الشامل والفعال على الصعد الثنائية والإقليمية والعالمية. ويجب أن توحّد جميع الجهات الفاعلة الدولية جهودها وتعمل معا على إيجاد الحلول العملية والملائمة للأزمة الراهنة. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

التعاون فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد أمر مهم، ونحن بحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة وإيجاد الحلول لها. ويجب أن نكثف المشاركة الدبلوماسية لإيجاد حلول سياسية للنزاعين في سورية وليبيا. كما أن الاستقرار والازدهار على المدى الطويل في العراق وأفغانستان أيضاً من الأمور البالغة الأهمية. وفي هذا السياق، نرحب بالمحادثات التي جرت مؤخراً في فيينا، ونعرب عن دعمنا القوي للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا. ويجب أن نعزز جهودنا في مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فضلاً عن مكافحة تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف.

وعلينا أيضاً أن نركز أكثر على الجهود الإنمائية من خلال دعم التنمية المستدامة وآلياتها، تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، لتحسين الأوضاع على أرض الواقع من أجل احتواء العوامل الدافعة على الهجرة. ونحن بحاجة ماسة إلى تخصيص موارد مناسبة وتعزيز المساعدة الإنسانية، مع التركيز بوجه خاص على تقديم الدعم للبلدان التي تستضيف الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين: تركيا والأردن ولبنان. ونثني على جهودها المبذولة في هذا الصدد. ويجب أيضاً تكثيف الكفاح ضد الجريمة المنظمة، وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المكمّل لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو يحملان أهمية خاصة. إذ يتم استغلال مصاعب الناس وبؤسها بلا رحمة في حين يدير المتجرون بالبشر عملاً يدرّ عليهم عدة بلايين من الدولارات. ويجب عدم التسامح مطلقاً، ولا سيما تجاه الاتجار بالأطفال، الأمر الذي أصبح واسع الانتشار على طول طريق شرق البحر الأبيض المتوسط – غرب البلقان.

وعلى الرغم من أن تحدي الهجرة ليس بجديد، وقد كان اللاجئون والمهاجرون جزءاً لا يتجزأ من تاريخ البشرية، فإننا مرة أخرى عاجزون أمام حجم هذه الأزمة. ولدى كل واحد من تلك الملايين من الناس قصة شخصية يرويها ومستقبل أسرة يفكر فيه. ولا يمكن أن نبقى غافلين عن معاناتهم، على الرغم من أننا قد نكون مدركين للتهديدات الأمنية وغيرها من التحديات التي تفرضها هذه الأزمة. ويجب علينا مرة أخرى أن نؤكد من جديد على أنه ما من دولة عضو واحدة يمكنها بمفردها حل المشكلة.

وفي الختام، نأمل أن تعزز هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت تصميمنا على إيجاد الحلول الحاسمة من خلال استخدام جميع الصكوك الدولية المناسبة. ويظل دور الأمم المتحدة ووكالاتها محورياً.

السيد يورغنسون (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59).

خلال العام الماضي شهدنا عدداً لم يسبق له مثيل من المهاجرين واللاجئين في جميع أنحاء العالم. إن النزاعات المدمرة في سورية وأجزاء من العراق، والفقر والاضطرابات في أفغانستان والقرن الأفريقي وغرب أفريقيا وليبيا تسببت في فرار جماعي للناس من ديارهم. وللأسف، ليس لدى معظمهم فرصة للعودة إلى ديارهم في المستقبل القريب.

إنها أزمة عالمية. ووفقاً لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جرى تسجيل عدد قياسي يقارب ٦٠ مليون شخص من المشردين قسراً في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية عام ٢٠١٤. واستضافت العديد منهم بلدان الجوار، التي غالبا ما تعاني هي نفسها من حالات صعبة. ويلتمس عدد غير مسبوق من اللاجئين والمهاجرين أيضاً الحماية في أوروبا. وقد عبر أكثر من مليون من اللاجئين والمهاجرين الحدود إلى أوروبا في عام ٢٠١٥. وإذ يشكل ذلك تحدياً عالمياً، يجب أن نتصدى له معاً، بجميع أبعاده. وعلينا أن نجد الحلول المشتركة والمستدامة.

وتؤيد إستونيا جهود الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة. والهدف الأساسي من عملنا المشترك هو إنقاذ الأرواح وكفالة توفير الحماية لمن هم في حاجة إليها. ثانياً، إننا ملتزمون أيضاً بمعالجة الأسباب الجذرية لتدفقات الهجرة. ثالثاً، نحن نكافح الجريمة المنظمة المسؤولة عن التهريب والاتجار غير المشروع. وستواصل إستونيا دعم البلدان التي تعاني من أزمات، ومكافحة الأسباب الجذرية للهجرة، وذلك بشكل رئيسي من خلال المعونة الإنسانية والتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف. كما تكافح إستونيا أيضاً الجريمة المنظمة بالمشاركة في عملية الاتحاد الأوروبي التي أناطه بها قرار مجلس الأمن ٢٢٤٠ (٢٠١٥).

السيد كيكرت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): لقد بلغت التدفقات غير النظامية للاجئين والمهاجرين إلى أوروبا خلال الأشهر الأخيرة مستوى لم يسبق له مثيل وتشكّل تحديا كبيرا. وبوصفها بلدا من بلدان العبور والمقصد معا، فإن النمسا من أكثر البلدان الأوروبية تضررا من تلك التطورات. فنحن ندرك تماما أن العديد من البلدان خارج أوروبا، وخاصة الدول المجاورة للدول الهشة أو من مواقع النزاعات التي طال أمدها، ما تزال تستضيف مجتمعات أكبر من اللاجئين والمشردين والمهاجرين، ونشيد كثيرا بالجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان في ذلك الصدد. ونظرا لأن حالات الأزمات الطويلة الأمد، كتلك التي نشهدها في سوريا قد أصبحت بمثابة قاعدة، فإننا نرى أن من الضروري تعزيز التعاون بين الجهات الإنسانية والإنمائية الفاعلة. وعليه، ينبغي أن نبحث في إمكانية الحصول على المزيد من التمويل عن طريق أدواتنا الإنمائية المتاحة للبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين.

ولا ريب أن استخدام الأسلحة ذات الآثار العشوائية على السكان المدنيين، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي، يمثّل أحد الأسباب التي ترغم السكان على مغادرة ديارهم. وعليه، نجدد دعوتنا إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراء في ذلك الصدد، وأن يحيل الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري التعاون على الصعيد الدولي بهدف إيجاد حلول دائمة، وتعزيز قدرات الحماية في البلدان المضيفة، وإيجاد الفرص للسكان المشردين والمجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك في مجالات من قبيل إدرار الدخل والعمالة والتعليم.

وإذ نسلّم بالفوائد المحتملة للهجرة والتنقل داخل قاراتنا وفيما بينها، فإن علينا أن نضع في الاعتبار أن من شأن تدفقات الهجرة التي تتم إدارتها على النحو الصحيح وحدها أن تكفل تلك الفوائد. وينبغي أن تسترشد تلك الإدارة بمبادئ التضامن والشراكة والمسؤولية المشتركة. وفي ذلك الصدد، ترحب النمسا بالمبادرات الرفيعة المستوى التي أعلن عنها الأمين العام هذا الصباح (انظر A/70/PV.59)، ولا سيما عقد مؤتمر إضافي

بشان إعادة التوطين في آذار/مارس، ومؤتمر القمة الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وتؤدي ممارسات التشريد القسري والهجرة غير القانونية إلى تقويض إمكانيات إدارة الهجرة والتنقل على النحو المطلوب. ونحن بحاجة إلى اتباع نُهج شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. ومن الأهمية بمكان تنظيم الحملات الإعلامية الهادفة إلى الارتقاء بمستوى الوعي بشأن المخاطر الكبيرة المحيطة بمحاولة عبور البحر بطريقة غير نظامية، إلى جانب مخاطر تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وتقديم صورة أكثر واقعية عن الظروف المعيشية في بلدان العبور والمقصد. ومثلما سبقت الإشارة في البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59) فلا يمكن النهوض بقنوات الهجرة والتنقل الشرعيين إلا باتخاذ تدابير فعالة موازية بغرض الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية. ومن شأن خطة العمل المشتركة التي أقرتها الدول الأفريقية والأوروبية في مؤتمر القمة المعقود مؤخرا في فاليتا أن توفر نموذجا للنهج الشامل الذي ندعو إليه. ويجب أن يكون فتح آفاق اقتصادية واجتماعية أفضل، إلى جانب دعم الحكم الرشيد وبناء القدرة على التكيف، في صميم إجراءاتنا المشتركة. ويتعين لذلك الغرض، توفير آليات التمويل القائمة بصورة مناسبة، من قبيل صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني الإقليمي المعني بالاستجابة للأزمة السورية، وصندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ المعني بتحقيق الاستقرار والتصدي للأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والأشخاص المشردين في أفريقيا، الذي أنشئ حديثا. وتقدّم النمسا – علاوة على التبرعات الجماعية المقدمة من الاتحاد الأوروبي – تبرعات ثنائية إلى كلا الصندوقين المذكورين آنفا.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري. ولكي نكفل إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة الملايين اللاجئين والمشردين، فإننا بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار والشروع في عملية سياسية صلبة حاسمة. ويحدونا الأمل في أن تساعد محادثات فيينا على اقترابنا من بلوغ هذه النتيجة .

السيدة آل ثاني (قطر): أود بداية، أن أعرب عن تقديرنا لإدراج هذا البند في جدول أعمال هذه الدورة. وأشكر معالي الأمين العام على بيانه، كما أشكركم على بيانكم الاستهلالي (انظر A/70/PV.59).

لقد شهدت الفترة الأخيرة نقاشات معمقة حول التعامل مع أزمة اللاجئين والمهاجرين وسبل الاستجابة لهذه الأزمة. ومع احترامنا لجميع المواقف ووجهات النظر المعرب عنها إزاء هذا الموضوع، إلا أن استمرار تدفق موجات اللاجئين، كونها تحديا عالميا ونتاجا للنزاعات التي تشهدها مناطق عديدة، ولا سيما في بعض دول الشرق الأوسط، تستلزم التعامل معها استنادا إلى القانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني.

لقد أصبحت الصور المؤلمة للاجئين، وخاصة صور الضحايا والغرقى في البحار والعالقين على الحدود، رمزا للمآسي التي يواجهها الفارون من أماكن النزاع، وتسلّط الضوء على يأس هؤلاء والتماسهم الحماية بكافة السبل وتطلعهم للحياة الكريمة، ما يجعلهم يتحملون شتى المخاطر.

إن نجاح المجتمع الدولي في معالجة أزمة اللاجئين يستلزم التصدي لجذورها وللأسباب التي دعت هؤلاء إلى الهروب من بيوتهم، وفي الوقت نفسه، تسخير كافة الجهود للحفاظ على حياة الفارين من العنف ومناطق النزاعات، والتعامل مع المهاجرين واللاجئين بكرامة واحترام.

لقد حذرت دولة قطر، ومنذ بداية الأزمة السورية، من تداعياتها وأثرها على الوضع الإنساني وعواقبها الوخيمة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، حيث أدى التأخر في معالجة الأزمة إلى تردي الحالة الإنسانية ونزوح ملايين

السوريين وتدفق الملايين من اللاجئين إلى الدول المجاورة، إلى أن وصلت تدفقاتهم إلى أوروبا، ما يحتم على المجتمع الدولي التأهب ووضع الخطط الكفيلة بالتعامل مع المزيد من اللاجئين في ظل غياب حلول مستدامة للأزمات والنزاعات التي تشهدها الدول.

ونود هنا الإعراب عن التقدير للدول المجاورة لسوريا، التي تحملت أعباء كبيرة تفوق قدراتها، وخاصة تركيا والأردن ولبنان. ونسجل تقديرنا للجهود المبذولة من الدول الأوروبية الأخرى لاستيعاب اللاجئين السوريين وتأمين الحماية لهم والتخفيف من معاناتهم. ولا يفوتني أن أسجل تقديرنا للجهود التي اضطلع بها السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمفوضية، وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها التي عملت بدون كلل لمساعدة اللاجئين والمشردين.

التزاما من دولة قطر بدعم الشعب السوري الشقيق، فإنها لم تدخر وسيلة لإغاثة المدنيين من النازحين واللاجئين والتخفيف من معاناتهم، حيث واصلنا تقديم الدعم إما عبر القنوات الثنائية مع الدول المستضيفة، أو من خلال الأمم المتحدة. وأشير هنا إلى أن عدد المقيمين من الأشقاء السوريين في دولة قطر في بداية الأزمة كان ٢٠ ٠٠٠ ألف شخص، والآن تجاوز العدد ٥٤ ٠٠٠ مقيم سوري. وبالإضافة إلى ذلك، تولي دولة قطر أهمية قصوى لمسألة تعليم الأطفال السوريين للحيلولة دون استغلالهم في هذا النزاع، حيث بلغ عدد الأطفال المستفيدين من مبادرة قطر ”علّم طفلا“ منذ عام ٢٠١٢، ٦٠٠ ٠٠٠ طفل سوري. وأطلقت دولة قطر أيضا، مبادرة خلال مؤتمر المانحين الذي انعقد مؤخرا في دولة الكويت الشقيقة، لتأسيس صندوق يخصص للتعليم والتطوير المهنيين لصالح النازحين واللاجئين السوريين، وذلك كجزء من آلية التعهدات الخاصة بمؤتمر المانحين الدولي الثالث، وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وأود في هذه المناسبة، أن أثني على جهود دولة الكويت الشقيقة على استضافتها لمؤتمرات المانحين، التي ساهمت بشكل كبير في تقديم الدعم إلى الشعب السوري الشقيق. ونتطلع إلى عقد المؤتمر القادم للمانحين حول الأزمة الإنسانية في سوريا، الذي سيعقد في المملكة المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٦. وعلى المستوى السياسي، فقد واصلت بلادي سياستها الرامية إلى دفع الجهود الدولية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، يؤمّن حقوق الشعب السوري ويحفظ وحدة سوريا وسيادتها الإقليمية.

وختاما، فإن دولة قطر ستواصل دعمها لكافة الجهود الدولية والإقليمية التي تتعامل مع جذور هذه المشكلة وجذور الإرهاب، ولن تتوانى عن العمل مع شركائها في العمل الإنساني لتخفيف معاناة المدنيين واللاجئين والنازحين.

السيد المجربي (ليبيا): يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر لتنظيمكم هذا الاجتماع الهام لمناقشة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. لقد شهدت الشهور الأخيرة تزايدا غير مسبوق في عدد اللاجئين الذين اضطروا لترك بلدانهم بسبب النزاعات المسلحة. كما ارتفع بشكل مأساوي عدد الناس – رجالا ونساء وأطفالا – الذين يجازفون بحياتهم في رحلات غير آمنة على قوارب متهالكة عبر البحر المتوسط، قاصدين أوروبا على أمل الخروج من حالة البؤس وعدم الأمان التي يعيشونها في بلدانهم.

وفي الوقت الذي ندرك فيه حجم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تثقل كاهل الدول التي تستضيف هؤلاء اللاجئين، فإننا لا يمكن أن نستبعد الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه المهاجرون في دول المنشأ ودول المقصد. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الواجب الأخلاقي والإنساني يحتم على الأسرة الدولية الوقوف مع المهاجرين ومساعدتهم والإحساس

بمعاناتهم في بلدان المنشأ، ومن ثم استقبالهم واحترام حقوقهم وتقديم المساعدة لهم للعيش بكرامة في بلدان المقصد.

وكلنا يعرف أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يمكن معالجتها بالوسائل الأمنية فقط، كما لا يمكن معالجتها بصورة ناجحة – لا في بلدان العبور ولا في بلدان المقصد – وأن حلها يتم فقط بإجراءات في بلدان المنشأ لمعالجة أسبابها التي تتركز في النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والفقر. ومعالجة هذه الأسباب تحتاج إلى جهد دولي متضافر لمساعدة حكومات الدول المعنية في توفير السلم الاجتماعي وتعزيز التنمية المكانية.

ونتطلع إلى أن نرى دورا أكبر للبلدان المتقدمة، وخاصة الاتحاد الأوروبي، في حل النزاعات المسلحة وتقديم المساعدة الإنمائية لبلدان المنشأ، بالتنسيق والتشاور مع الدول المعنية والمنظمات الإقليمية، لكي نوقف الزيادة الكبيرة في المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا وآسيا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، وكذلك الزيادة الكارثية في عدد المهاجرين الذين يفقدون أرواحهم غرقا في البحر. وبالإضافة إلى ذلك، لا أعتقد أن هناك من يعارض أي جهد دولي للحيلولة دون فقد المزيد من الأرواح في عرض البحر الأبيض المتوسط ووقف هذه المأساة الإنسانية، بشرط أن يكون هذا الجهد في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، وخاصة مبدأي احترام سيادة جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وبشكل عام، يمكن القول بأن المجتمع الدولي لن يستطيع أن يحقق تقدما في حل هذه الأزمة إلا بمساعدة الدول المعنية بالهجرة في الخروج من أزماتها وتمكينها من تحسين ظروفها الاقتصادية لتنعكس بدورها على تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها وتحقيق برامج التنمية المستدامة. ونرحب في هذا الإطار بنتائج مؤتمر القمة الأوروبية الأفريقية الذي عقد في مالطا مؤخرا، والذي نأمل أن يساهم في الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا بعد أن تم الإعلان عن إنشاء صندوق لهذا الغرض بمبلغ وقدره ١,٨ بليون يورو لمساعدة الدول الأفريقية على مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ونود أن نؤكد للمجتمع الدول بشكل عام، والاتحاد الأوروبي بشكل خاص، على أن الفرصة لا تزال سانحة لتقليل الهجرة غير الشرعية عبر الساحل الجنوبي للبحر المتوسط إلى الحد الأدنى والحفاظ على الأرواح دون استخدام القوة، وذلك من خلال التنسيق بين الاتحاد الأوروبي والحكومة الليبية ومساعدتها في بسط سيطرتها على كافة الأراضي الليبية. ولن يتأتى ذلك إلا بتسليح الجيش الليبي وتفعيل دور الشرطة ونزع سلاح المليشيات لتخليص المؤسسات الحكومية من هيمنة العصابات الإجرامية وتحكمها في مواقع انطلاق القوارب التي يستخدمها مهربو المهاجرين.

وتباشر السلطات الليبية القيام بدورها كاملا داخل أراضيها لحماية المهاجرين والتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إنقاذ الأرواح في البحر المتوسط. ونحن واثقون كل الثقة بأن استقرار ليبيا وأمنها سيعودان بالنفع من الناحية الاقتصادية والأمنية على العديد من دول المنطقة، بما في ذلك الدول الأوروبية، باعتبار ليبيا في الوقت الحالي بلد عبور ومن شأنها أن تعود بلد مقصد إذا ما تم استتباب الأمن فيها وتدوير عجلتها الاقتصادية بالشروع في إعادة الإعمار وإصلاح البنية التحتية. وعندها، سيكون في استطاعة ليبيا أن تستوعب من جديد ملايين العمال من الدول الأفريقية الذين دأبوا على القدوم إلى ليبيا بحثا عن العمل.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة التي تهدف إلى زيادة الوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير الشرعيين في حوض البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز بشكل خاص على ملتمسي اللجوء السوريين. ونشكره أيضا على المناقشة غير الرسمية التي عقدت أمس، والتي حفلت بالمعلومات والمقترحات. فالمسائل المتصلة بالتشريد القسري والهجرة تفرض تحديات عالمية كبيرة.

وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، تشعر سويسرا ببالغ القلق إزاء نطاق المشكلة والتحديات المعقدة التي تفرضها على المجتمع الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها. وأود أن أثير أربع نقاط نعتبرها أساسية عند النظر في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

أولا، يجب أن يظل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين في صميم اهتمامنا.

ثانيا، لا يمكن أن تواجه أي دولة أو منظمة وحدها التحديات المعقدة الناتجة عن تنقل البشر. ولا يمكن وضع نُهج بناءة إلا بروح من التعاون بين جميع الجهات الفاعلة، وهي: الدول؛ والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية؛ والمجتمع المدني؛ والمهاجرين أنفسهم. ويتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور أساسي في هذا الصدد. وفي السياق نفسه، نرحب بما تظهره المجموعة الرباعية من قيادة سياسية وبخريطة الطريق التي قدمها الأمين العام في هذا الصباح (انظر A/70/PV.59).

ثالثا، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تعتمد الدول نهجا شاملا حيال الهجرة، يأخذ في الحسبان ما تواجهه من تحديات وما يعود عليها من منافع. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إقامة صلات بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة بالهجرة من أجل وضع سياسة هجرة أكثر اتساقا.

أخيرا، يجب أن نتجاوز الاستجابات الفورية وأن نتخذ خطوات لمنع وقوع المزيد من المآسي الإنسانية. وتتيح لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠ /١) فرصة من خلال تذكيرنا بأن التنقل يتطلب رؤية طويلة الأجل تتم في إطارها الهجرة في بيئة آمنة ومنظمة، وهي رؤية تشكل فيها الهجرة خيارا وليس ضرورة.

وإلى جانب الدعم المستمر الذي تقدمه سويسرا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع في سورية، فإنها تقدم دعما من خلال البرامج الإنسانية والإنمائية. وتثير حالات التشرد اليوم مسائل تتعلق بالحماية والمساعدة الإنسانية، إلى جانب المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبناء السلام والتنمية. وفي حالات النزاع المسلح، يجب الاستمرار في احترام القانون الدولي ولا بد من إيجاد حلول سياسية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري. وقد وسعت سويسرا نطاق مشاركتها في منطقة الشرق الأوسط من خلال برنامجها المسمى الحماية في المنطقة، الذي يهدف إلى دعم بلدان الملاذ الأول في جهودها الرامية إلى حماية اللاجئين والمهاجرين في حالات الضعف.

وتعمل سويسرا بالفعل مع جميع الجهات الفاعلة الموجودة في هذه القاعة اليوم، وهي على استعداد لبذل المزيد. وقد قدمنا، منذ عام ٢٠١١، أكثر من ٢٠٠ مليون فرنك سويسري في التصدي للأزمة في سورية، وقبلنا ٩ ٠٠٠ سوري تقريبا. وستقبل سويسرا نحو ٣ ٠٠٠ سوري آخر ممن هم في حاجة للحماية.

وهذا البرنامج جزء من البرنامج الأوروبي لإعادة التوطين والانتقال الذي نشارك فيه. وقد اتُّخذت تدابير أخرى لمكافحة المهربين والمتجرين، ودعم بلدان العبور في منطقة البلقان والتعاون مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد في مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك القرن الأفريقي وشمال أفريقيا.

وفي الختام، نود أيضاً أن نؤكد أهمية العمل الذي يقوم به المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين. وتزوّدنا التوصيات الواردة في تقاريره ببعض الأفكار الهامة للمضي قدماً.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يبيّن العنوان المصاغ بعناية للبند الذي نناقشه اليوم المعضلات الأخلاقية وتنازع المصالح والاستجابات التي يثيرها التيار البشري الحالي المتدفّق من مناطق النزاع في الشرق الأوسط وأفريقيا نحو السلامة المتصورة في أوروبا. وباتت المعاناة الإنسانية توضع على نحو متزايد في مواجهة العوائق السياسية

والتعصب الديني والعرقي. ويتداعى التضامنُ الإنساني بفعل التمييز القانوني الطفيف بين المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين. والآن، للأسف، بعد الهجمات الإرهابية المروّعة التي وقعت في باريس، التي أدنّاها جميعاً إدانة قاطعة، يؤجج البعض المخاوف لزيادة حدة التمييز والنيل من عزيمة الإنسانية ونشر الكره وكراهية الإسلام. وقد أعلن البعض بصورة سافرة أنهم لن يقبلوا اللاجئين أو ملتمسي اللجوء من المسلمين. والتعاطف لا دين له. إن آلاف اللاجئين المتجهين نحو أوروبا يفرّون تحديداً من الرعب والموت والإيذاء الذي ضرب باريس يوم الجمعة الماضي.

وليس خارجاً عن السياق أن نتذكر المسؤولية السياسية والأخلاقية للعالم عن محنة هؤلاء اللاجئين وملتمسي اللجوء. نعم، يشكل الفقر أحد دوافع الهجرة والنزاعات. ويوفّر الحكم غير الرشيد والاضطهاد مجموعة أخرى من العوامل. ولكن، ينبغي أن نعترف بأن سلسلة الأزمات المتشابكة والنزاعات المحتدمة في أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا قد تبلورت بسبب التدخلات العسكرية غير السليمة في الشؤون الداخلية للعديد من الدول الإقليمية. وكما يبين التاريخ والأحداث الحالية، يولّد التدخل الأجنبي المزيد من الفوضى والعنف، ويهدم الهياكل القائمة للاستقرار الداخلي والخارجي، ويدمّر الدول ويشرّد الناس.

وقد برزت أزمة اللاجئين كإحدى المسائل السياسية والإنسانية في عصرنا. وستؤثّر معالجتها في الاتجاهات السياسية والاجتماعية داخل الدول وفيما بينها على مدى عقود من الزمن، وهي تعمل على تجميع أو تقسيم الثقافات والحضارات. وتشكل اختباراً حاسماً لقيم حقوق الإنسان والإنسانية، والتي ندافع جميعا بنشاط عنها وننشرها. ويحدونا الأمل في أن تعمل مناقشة اليوم على بلورة الحاجة الملحة والأهمية الاستراتيجية الهائلة للقرارات التي ستتخذها الدول والعالم في الأزمة الإنسانية الراهنة. ويحدوني الأمل في أن تؤدي هذه المناقشة إلى توصيات واضحة لاستجابة موحدة وواضحة وحازمة للأزمة – استجابة تكون في وقتها المناسب ومترابطة وشاملة، وقبل كل شيء، مبنية على أساس المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والمسؤولية الوطنية والعالمية.

أولاً، من الضروري أن يتم استقبال التدفق البشري على الشواطئ الأوروبية بإنسانية. ونشيد بالدول المجاورة لمنطقة النزاع على استجابتها بإيواء اللاجئين. ونؤيد انفتاح تلك الدول وسخاءها، إذ أبقت حدودها مفتوحة وأبقت كذلك على قلوبها مفتوحة. ولكن أزمة اللاجئين الحالية تفوق حقاً قدرة أي بلد بمفرده. فهي ذات أبعاد هائلة وتتطلّب استجابات إقليمية وعالمية متكاملة. ومن الواضح أن الدول التي يبحث اللاجئون فيها عن ملاذ ستحتاج إلى تقاسم العبء بصورة منصفة. وإن وضع حدود قصوى ثابتة لقبول الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية عاجلة أمر غير مقبول، قانونياً وأخلاقياً. فما الذي سيحدث لأولئك الذين لا يستوفون المعيار؟ هل سيُطلب منهم العودة؟ وهل يتماشى ذلك مع القانون الإنساني الدولي؟ يستحق جميع اللاجئين وملتمسي اللجوء الحماية والمعاملة الإنسانية. ولا مجال للتمييز على أساس الطبقة أو اللون أو المعتقد أو أي اعتبار آخر في القانون الدولي. ولا بدّ من التشكيك في البوصلة الأخلاقية لمن يرفض اللاجئين المنتمين إلى أي ديانة بعينها. ويتعذّر الدفاع عن المحاولات الرامية إلى التمييز بين اللاجئين وملتمسي اللجوء على أساس عرقي من الناحية القانونية والسياسية والأخلاقية.

ثانياً، لوقف موجة اللاجئين العارمة إلى أوروبا، تدعو الحاجة إلى مساعدة عاجلة وضخمة للعناية بالملايين من اللاجئين الذين تكتظّ بهم البلدان المجاورة – في تركيا والأردن ولبنان وفي أماكن أخرى – وهي مصدر معظم الأشخاص الذين يصلون إلى أوروبا. وينطبق هذا أيضاً على ٣ ملايين من اللاجئين الأفغان المسجلين وغير المسجلين الذين ما زالوا

يعيشون في باكستان. فحوالي ٢٠ في المائة من اللاجئين الذين يصلون إلى أوروبا هم من الأفغان. وللأسف، فإن المساعدة الدولية لأولئك اللاجئين في البلدان المجاورة والاستجابة لنداءات الأمم المتحدة من أجل موارد لدعمهم كانت منحازة وبخيلة، للتعبير عن الأمر بكياسة.

ثالثاً، سيتعين تهيئة الظروف لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم بكرامة وسلام. ويتعين تعزيز الحلول السياسية بغية وقف الصراعات في سورية والعراق وأفغانستان وفي أماكن أخرى. قد تكون الحلول الوسط صعبة ولكنها أساسية. والشروط المسبقة للسلام والمفاوضات هي وصفة للصراع المستمر والفوضى. وسيتعين احترام حقوق الأكثريات والأقليات. ولا يمكن للهيمنة السياسية لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تشكّل الأساس للسلام الدائم في المنطقة.

وأخيراً، عندما يحكم التاريخ علينا بصورة جماعية، علينا أن نكفل عدم افتقارنا للحس الإنساني. فلنوحد قوانا ولنجمع طاقاتنا من أجل التغلب على الكارثة الإنسانية. ومعاً، أعتقد أنه يمكننا ذلك.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): هناك أكثر من ٧,٥ مليون مشرد داخلياً وأكثر من ٤ ملايين لاجئ. وبلغ عدد القتلى حوالي ٢٥٠ ٠٠٠، وعدد الجرحى أكثر من ذلك. وهذه ليست مجرد أرقام وأعداد. إنهم بشر لقوا حتفهم أو فقدوا الأبوين أو الأبناء أو البنات، بشر فروا من ديارهم وفقدوا مستقبلهم. وهذا هو الأثر الذي تتركه المأساة الإنسانية التي طال أمدها والأقسى في التاريخ الحديث – الأزمة السورية.

ومنذ نشوب الأزمة السورية في آذار/مارس ٢٠١١، ظلت بلدان المنطقة تشهد تدفقاً هائلاً من اللاجئين الذين أُجبروا على مغادرة ديارهم. ووجد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ سوري طريقهم إلى مصر، نحو ١٣٠ ٠٠٠ منهم مسجلون رسمياً كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويشير قرارا مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) إلى مصر باعتبارها واحدة من البلدان الخمسة الأكثر استقبالاً للاجئين، إلى جانب لبنان والأردن وتركيا والعراق.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد والبنى التحتية مثقلة أساساً بالأعباء نظراً للتطورات الأخيرة في مصر والمنطقة خلال السنوات الأربع الماضية، فقد اتخذ شعبنا وحكومتنا قراراً في بداية الأزمة السورية لتوفير إمكانية الوصول الكامل والمجاني للأخوة السوريين إلى نفس الخدمات العامة المقدمة للمصريين: نفس خدمات الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي والتعليم العالي، التي تتلقّى إعانات مالية على نطاق واسع وهي تُقدَّم في كثير من الأحيان مجاناً. وبالتالي، فيما بين البلدان المضيفة في المنطقة، واستناداً إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تتمتّع مصر بواحد من أعلى معدلات الالتحاق بالمدارس لأطفال اللاجئين السوريين: ٦٣ في المائة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، و ٨٥ في المائة في التعليم الابتدائي و ٧٠ في المائة للتعليم الثانوي.

وخلافاً للاجئين في العديد من البلدان التي تستضيف التدفق المفاجئ للاجئين، يعيش اللاجئون السوريون في مصر ضمن المجتمعات المضيفة. وليس لدينا مخيمات للاجئين. وهذا زاد من صعوبة التوصل إلى تعداد دقيق للعدد الصحيح للاجئين. وقد يتجاوز عدد اللاجئين بسهولة الرقم الرسمي. وهذا يزيد من صعوبة الحصول على تقييم واضح لاحتياجاتهم واحتياجات المجتمع المضيف في مصر.

وكمثال على جهودنا الأولية للتقييم، واستناداً إلى التقدير الأدنى لعدد اللاجئين السوريين في مصر، توصلنا إلى أن العبء المالي لنصيب اللاجئين السوريين من بند واحد من بنود ميزانية مصر للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهو الدعم، يمكن أن يصل إلى بليون جنيه مصري، أو ما يقرب من ١٤٠ مليون دولار.

وينبغي أن يكون إنقاذ أرواح السوريين الفارين من فظائع الحرب أولى أولويتنا. لذلك، أود أن أشكر كل بلد مضيف على المساعدة والعون والمأوى الذي يقدمها لأشقائنا السوريين. وأود أيضاً أن أشكر كل عامل إغاثة ومنظمة ووكالة تعمل في سورية أو مع اللاجئين السوريين على العمل النبيل الذي يقومون به، كما أشكر كل الجهات المانحة. وفي حين نرحب بالنهج المرن الذي تتبعه الأمم المتحدة ونشجعه في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين واحتياجات المجتمعات المضيفة، نرى أن نقص تمويل البرامج والوكالات الدولية المعنية يظل من التحديات الكبرى التي يجب التصدي لها من جانب الشركاء والمانحين الدوليين. فكلنا شركاء نعيش على الكوكب نفسه. ولا تزال معالجة الآثار المترتبة على هذه المأساة عباً ثقيلاً يجب أن تتقاسمه جميع الدول الأعضاء، والبلدان الأكثر تقدماً على وجه الخصوص. فضمان التمويل الكافي والفعال والذي يمكن التنبؤ به أمر لا بد منه للعمل الإنساني، وينبغي زيادة المستويات الحالية لإعادة التوطين في بلدان ثالثة.

وبمعزل عن واجبنا في معالجة الآثار المترتبة على أزمة اللاجئين حالياً ومستقبلا وفي إيجاد حل للمآسي التي يكابدها السوريون الذين يركبون البحر لكي يفرّوا من النزاع والذين يعتقدون حقاً أن عرض البحر أكثر أماناً من وطنهم، فإن علينا مسؤولية كبيرة أخرى، وهي معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. وبذلك، نصل إلى الجانب السياسي للمسألة قيد النظر، والذي ينبغي أن يحملنا جميعاً على تركيز جهودنا على إيجاد الحل الوحيد الذي يمكن أن يمنع الأمهات السوريات من أخذ أطفالهن طواعية في مغامرة عبر البحر الأبيض المتوسط، تنطوي على تهديد واضح لحياتهم.

لقد أثبتت السنوات القليلة الماضية أن النزاع الدائر في سورية لا يمكن ولا ينبغي تسويته بالوسائل العسكرية أو لصالح طرف معين. ونحن بحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى حل سياسي للأزمة، وقد أتيحت فرصة طال انتظارها خلال الاجتماعات التي عقدت مؤخراً في فيينا. ولذلك، فإننا نشجع بقوة الأطراف في فيينا والمجتمع الدولي بأسره على التقيد تقيداً صارماً بتلك العملية مع الأخذ في الاعتبار أن من شأن كل خطوة إلى الأمام وكل حل وسط يتم التوصل إليه بين الأطراف المعنية إنقاذ الآلاف المؤلّفة من الأرواح.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري للرئيس على قيادته بعقد جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للأمين العام على البيان الذي أدلى به، محدداً المجالات الخمسة ذات الأولوية في الموضوع. كما أعرب عن امتناني للسيد غوتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على بيانه المتعمّق.

نظراً للأزمة التي طال أمدها في سورية، يواجه المجتمع الدولي، وخاصة أوروبا، أكبر أزمة إنسانية وأزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية. ولمعالجة هذه المسألة، يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية كما قال العديد من المتكلمين اليوم. أولاً، غني عن القول أن الحلول السياسية لهذه الأزمات أمر بالغ الأهمية. ومن المؤسف أن مجلس الأمن، وهو الهيئة الدولية المسؤولة في المقام الأول عن إيجاد هذه الحلول، لم يتمكن من مواجهة التحدي خلال السنوات الأربع الماضية. وستنضم اليابان إلى مجلس الأمن في العام المقبل، ونحن على استعداد لبذل كل ما في وسعنا لضمان تحمل نصيبنا من المسؤولية. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخراً في فيينا.

ثانياً، ترتبط مسألة السلام والأمن ارتباطاً وثيقاً بمسألة التنمية المستدامة. وفي الآونة الأخيرة، تحت رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن، عقدت مناقشة مفتوحة بشأن موضوع السلام والأمن والتنمية (انظر S/PV.7561). ونحن بحاجة إلى طريقة جديدة للتفكير في العلاقة بين هذه المسائل والتنمية. والاتفاق على أن الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

(القرار ١/٧٠) ينبغي أن يتمثل في التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة بمثل إنجازا رائعا. ونحن بحاجة إلى اتباع أسلوب متكامل وشامل للتفكير في هذه القضايا. ولا بد لنا على وجه الخصوص من النظر في الكيفية التي يمكن بها الحفاظ على الاتساق والتناغم في مناقشات مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجالس إدارة صناديق المنظمة وبرامجها ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. ومن أجل ذلك، يجب أن نتخلص من النهج الانعزالي. وتحقيقاً لهذه الغاية يجب على مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن قضايا السلام والأمن، الاضطلاع بدور قيادي على الرغم من أن مسؤولية الجمعية في ذلك المجال ضخمة أيضاً.

ثالثاً، يجب أن نعالج الفجوة بين المساعدة الإنسانية والإنمائية، وهي مسألة ما فتئنا نناقشها لأكثر من عقدين من الزمن. وشددت اليابان، بوصفها مدافعة قوية عن الأمن البشري، على الحاجة إلى تقديم مساعدات لا تشوبها شائبة. وقد لاحظت بارتياح أن العديد من وكالات الأمم المتحدة تدعو الآن إلى وجوب أن تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية معاً من البداية. وفي هذا الصدد، أعلنت اليابان في المناقشة العامة (انظر A/70/PV.16) أنها ستساهم بحوالي ٨١٠ ملايين دولار هذا العام في مساعدة اللاجئين والمشردين داخلياً من سورية والعراق. وبالإضافة إلى ذلك، سنركز على زيادة الروابط بين المساعدة الإنسانية والإنمائية وعلى تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التعاون الوثيق بين الجهات المانحة والمجتمعات المضيفة، ليتسنى للاجئين أن يسهموا في النمو الاقتصادي للمناطق المضيفة لهم. ويحدونا الأمل في استمرار تبلور هذه المناقشات في سياق التحضير لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

رابعاً، علينا تعزيز المصالحة بين الأديان. وللقيام بذلك، يجب علينا تجسيد روح التسامح وتعزيزها. ومن الهام أيضاً تعزيز الحوار بين الأديان والطوائف الدينية. وما برحت اليابان تسهم في إرساء التفاهم المتبادل وروح التسامح بدعوة الجهات الإسلامية المعنية وتبادل وجهات النظر بشأن الحوار بين الأديان المختلفة وبناء مجتمع إسلامي وسطي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام اليابان بالعمل لحل هذه المسألة الحيوية بروح من التعاطف والتضامن والتعاون. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى ووكالات الأمم المتحدة ومختلف أصحاب المصلحة تحضيراً لمؤتمر المانحين في لندن في شباط/فبراير، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيلول/سبتمبر من السنة المقبلة.

السيدة فرانكينيه (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لا يسعنا أن نظل غير مبالين إزاء وفاة الآلاف من الناس، سواء في البحر الأبيض المتوسط أو في أي مكان آخر. وفي مواجهة الأزمة التي لم يسبق لها مثيل المرتبطة باللجوء والهجرة، والتي ستلازمنا بلا شك لوقت طويل، فإننا بحاجة إلى استجابة عالمية تشمل العديد من المجالات. وأود أن أتطرق إلى أربع نقاط: أولاً، استجابة بلدي للأزمة الإنسانية؛ ثانياً، مكافحة المتجرين بالبشر؛ ثالثاً، استراتيجيتنا للتعامل مع الأسباب الكامنة وراء الهجرة؛ ورابعاً، مسؤولية الدول المضيفة والتضامن بينها.

أولا، يتعين التصدي للأزمة الإنسانية الراهنة بطريقة مسؤولة. وتشارك بلجيكا في ذلك الجهد شأنها شأن البلدان الأخرى. ويستضيف بلدي عددا كبيرا من اللاجئين، سواء في سياق جهود إعادة التوطين المبذولة على الصعيد الأوروبي، أو لمجرد وصولهم إلى إقليم بلجيكا. ودعمت بلجيكا أيضا الجهود الدولية الرامية إلى الاستجابة إلى احتياجات الملايين

من المشردين السوريين سواء كانوا داخل بلدهم أم في البلدان المجاورة. وقدّمت بلجيكا مساعدة إضافية قدرها ٣٧,٥ مليون يورو للتصدي لحالة الطوارئ، وبذلك يصل إجمالي المعونة التي قدمتها في عام ٢٠١٥ إلى ٥١,٧ مليون يورو.

ويجب علينا – بالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان المجاورة – وضع الخطط الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان المضيفة على استضافة ودمج التدفقات المختلطة للمهاجرين في الأجل الطويل. وينظم بلدي اليوم، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، حدثا بشأن التوعية العامة في بروكسل بعنوان ”استكشاف حلول مستدامة لأزمة الهجرة واللاجئين الملحّة“ بمشاركة وزير بلجيكا لشؤون التعاون الإنمائي، السيد ألكسندر دي كرو. وسيركز الحدث على المسألة الأساسية المتمثلة في كيفية تعزيز قدرات الدول المجاورة التي تستضيف تدفقات الهجرة المختلطة لضمان قدرتها على توفير الحماية الطويلة الأجل وإدماج المهاجرين الذين يصلون إلى أقاليمها في سياق الهجرة القسرية.

وأنتقل الآن إلى الحاجة الملحة إلى وضع حد لأولئك الذين يثرون أنفسهم بلا حياء على حساب بؤس ويأس الملايين من البشر. ومن الضروري أن نتخذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة المتجرين والمهربين بمختلف فئاتهم. وعليه، أسهمت بلجيكا مؤخرا بإحدى فرقاطاتها في عملية صوفيا التي ينفذها الاتحاد الأوروبي، وتتمثل مهمتها في الحيلولة دون تعرض اللاجئين للغرق ومكافحة المتجرين بالأشخاص في البحر الأبيض المتوسط.

وبطبيعة الحال، فلن يكون هناك حل دائم دون معالجة الأسباب الجذرية لظاهرة الهجرة، سواء كانت سياسية أو ذات طابع اقتصادي. ومن الضروري أن نتوصل إلى حلول سياسية للأزمات، وخصوصا في سوريا. ولا بد من مواصلة جهودنا الإنمائية، ليس لكونها جزءا من التعاون الإنمائي الذي يركز على البلدان الأشد فقرا بشكل أساسي، بل أيضا لدعم التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى نتائج اجتماع القمة الأخير الذي عقده الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية في فاليتا، والذي نوه له عدد من المتكلمين بالفعل. واتفق على إنشاء صندوق استئماني لتعزيز الاستقرار والتصدي للأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية. وفي ذلك الصدد، قررت الحكومة البلجيكية تقديم تبرع أولي للصندوق بقيمة ١٠ ملايين يورو.

ومن الضروي أيضا استمرار الحوار بين بلدان المنشأ والعبور، خاصة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا. وإن لبلدي وجودا كبيرا في العديد من هذه البلدان ويتوقع الإبقاء عليه في السنوات المقبلة. وبناء على خيارنا الاستراتيجي بشأن التعاون مع أقل البلدان نموا، قررت بلجيكا تخصيص ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مساعدتها الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا.

وأود أن أختتم بالدعوة إلى التحلي باليقظة. ويجب علينا توخى الحذر من الخطاب الساذج الذي يؤدي إلى الخلط بين مسائل مختلفة، ويرمي تحديدا إلى المساواة بين الهجرة وآفة الإرهاب. ولن يتسنى لنا حل مشكلة الهجرة بنصب الأسلاك الشائكة والجدران، بل عوضا عن ذلك يتعين علينا اعتماد سياسات عادلة إنسانية متماسكة. وتقع المسؤولية عن سياسات اللجوء والهجرة على عاتق الدول المضيفة، غير أنها تعتمد أيضا على التضامن فيما بينها. ولا خيار أمام الكثير من الرجال والنساء والأطفال سوى الفرار من مناطقهم الأصلية هربا من الحرب والاضطهاد. وهؤلاء يستحقون الحماية الدولية، ويجب علينا توفيرها لهم بموجب الاتفاقات الدولية التي وقّعنا عليها والتي عقدنا العزم على الوفاء بها.

وأخيرا، علينا ألا نغفل في هذه المناقشة المستفيضة عن أن من شأن الهجرة – إذا ما أديرت على النحو الصحيح – أن يكون لها تأثير إيجابي على جميع المعنيين، ليس على البلدان

المضيفة وبلدان المقصد فحسب، وإنما قبل ذلك على المهاجرين أنفسهم.

السيد العتوم (الأردن): أود في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر والتقدير على تنظيمكم لهذا الاجتماع الهام والهادف إلى رفع الوعي العالمي بواقع الهجرة واللجوء في عالمنا بشكل عام، وإلى رفع الوعي أيضا في مواجهة أكبر وأقسى أزمة لجوء إنسانية عرفتها البشرية منذ الحرب العالمية الثانية، ألا وهي أزمة اللاجئين السوريين.

بداية، نرى أن مسألة رفع الوعي بقضايا الهجرة واللجوء يجب أن تكون على عدة مستويات حكومية وشعبية. فعلى المستوى الحكومي، فإن على الدول أن تعي جسامة التحديات التي تواجه حكومات الدول المستضيفة للاجئين والمجتمعات المضيفة، حتى يتم ترسيخ مبدأ تقاسم الأعباء بشكل فعلي وواقعي، إذ لم يعد يخفى على أحد التكلفة الباهظة التي تتحملها هذه الحكومات. كما أن الجهد الإنساني الدولي الحالي غير كاف لمواكبة التطورات السريعة والمؤسفة لهذه الأزمة. ولم تعد تنجح الحلول التقليدية في احتواء آثارها وأضحت الحاجة واضحة للعمل المؤثر والفعال بعيدا عن الشعارات والوعود. ولا بد لمنظومة الأمم المتحدة وكافة وكالاتها الإنسانية ذات الصلة من الانخراط الشامل مع الدول الأعضاء لخلق هذا الوعي بالتنسيق مع حكومات الدول المستضيفة للاجئين. وندعو البلدان المانحة أيضا ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى إلى أن توائم استراتيجياتها مع حقيقة أن هذه الأزمة طويلة الأمد، حيث أصبحت الحاجة ماسة إلى الانتقال من البرامج الإغاثية الطارئة إلى برامج الصمود التي تتيح للاجئين الحفاظ على حياة كريمة، بما في ذلك تسهيل العودة إلى بلدانهم عندما تتهيأ الظروف لذلك.

أما على المستوى الشعبي، فإننا نرى في خضم الأحداث الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها انتشار آفة الإرهاب والتطرف، ضرورة الوعي بالصورة الحقيقية للاجئي. فهو الشخص المستضعف الذي اضطر للهرب من ويلات النزاع وبراثن الإرهاب. وعليه، لا بد من العمل على تجنب القوالب النمطية التي تربطه بالإرهاب والتطرف. ومن هذا المنطلق، فلا بد من تعزيز دور التوعية الذي يقوم به الممثلون الخاصون للأمين العام، وخاصة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وكذلك مكتب المستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن الحماية، وذلك لتوضيح الواقع الذي يعاني منه اللاجئون، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة لكافة فئات اللاجئين، خاصة تلك الفئات الأكثر عرضة للاستغلال، مثل النساء والأطفال.

وغني عن القول أن الأردن وشعبه الطيّب قد فتحا البيوت للاجئين من مختلف أنحاء المنطقة. وسوف نستمر في هذا النهج المضياف الذي كرسته القيادة الهاشمية، إلا أن على المجتمع الدولي أن يقدّم الدعم اللازم إلى الدول المضيفة للاجئين، والتي باتت تشعر بالخذلان لقصور الدعم الدولي. ففي الأردن، على سبيل المثال، لم تتجاوز مساهمة المجتمع الدولي ٣٥ في المائة من تكاليف الاستضافة التي يتحملها الأردن منذ بداية الأزمة قبل خمس سنوات، وهو ما يشكّل ربع ميزانية الأردن تقريبا.

إن الحل السياسي الشامل هو الحل الوحيد لهذه الأزمة، والذي يجمع العالم على وجوب ارتكازه على مقررات مؤتمر جنيف ١ (A/66/865، المرفق) المعقود في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وهذا أمر لا خلاف عليه.

ولا بد أن يكون هذا الحل جامعا وملبيا لتطلعات الشعب السوري، وأن يكون نتاجا لتوافق كل مكونات سوريا، وأن يحقق انتقالا إلى واقع سياسي جديد يرتضيه الشعب السوري برمته، ويمكّننا من دحر الإرهاب في سوريا، وهو أيضا هدف نجمع عليه، وأن يفضي ذلك الحل إلى استعادة الاستقرار

والأمن في سوريا، بما يسمح بالعودة الطوعية للاجئين والنازحين السوريين إلى ديارهم، ويحافظ على وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية.

السيد هيتيسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.59).ونود أن نضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

فقبل شهرين تقريبا، جاء رؤساء دولنا وحكوماتنا إلى نيويورك لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة وأزمة اللاجئين.ومنذ ذلك الحين، ترك المزيد من الأشخاص ديارهم إما هربا من الاضطهاد أو للبحث عن مستقبل أفضل لهم. ولا تزال تزهق أرواح الآلاف من الأشخاص الذين فقدوا الأمل ولم تعد لهم خيارات أخرى سوى تلك الرحلة عبر البحر الأبيض المتوسط يوميا.وفي غضون ذلك، تضعضت النظم الحيوية للبلدان المتضررة من جراء تزايد الضغط المالي واللوجستي والأمني عليها بسبب تنامي تدفقات اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين.

ويجب علينا التصدي معا وبحزم لهذه المشكلة إن أردنا إدارة أزمة المهاجرين ووضع حد لأزمة اللاجئين برمتها في نهاية المطاف.وفي سبيل ذلك فإن علينا أن نتطلع إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط.ويتعين علينا العمل على نطاق شامل وعالمي على الجبهات التالية – في سياق التصدي للأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين:التصدي للمسائل المتعلقة بالهجرة العالمية،وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية إلى البلدان والمجتمعات المضيفة،فضلا عن الأخذ في الاعتبار بأهمية أوجه التآزر وخلق دورات النمو المواتية، بما في ذلك عن طريق الاستثمار في التنمية المستدامة.وإن للهجرة الجماعية هذه أبعادا وأسبابا شتى لم يسبق لها مثيل،وتتطلب استجابات عالمية، غير أنها يجب أن تكون محددة ومتنوعة أيضا.

ولكن فلنتصد أولا لمسألة اللاجئين، ولن يكون هناك حل لأزمة اللاجئين إن لم نتمكن من وضع حد للنزاعات. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة في ذلك الصدد. فبالإضافة إلى وقف النزاع، ينبغي أن يدعم أيضا التدابير المتخذة بعزم أكبر للتخفيف من معاناة المتضررين.وإن من شأن الإجراءات الحازمة المتخذة من جانب المجلس أن تفيد الجهود المبذولة بقيادة الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز مكافحة الشبكات الإجرامية في البحر الأبيض المتوسط، والتدابير الرامية إلى كفالة حماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بصورة آمنة ودون معوقات، فضلا عن الدعوات إلى المساءلة الجنائية.ولا يمكن أن يعوّض تعاطف الآخرين عن تقاعس المجلس عن العمل أو أن يصحح خطأه في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، ومهما فعلنا لتيسير حياة اللاجئين، فإنه لن يغيّر حقيقة أن المجتمع الدولي قد خيب أملهم بالفعل.فقد أُنتهكت حقوقهم الإنسانية بشكل سافر إلى حد اضطرهم إلى الاختيار بين الموت والتعذيب والسجن والفرار من الاضطهاد. ولا سبيل إلى استعادة حقوقهم الإنسانية الكاملة إلا في أوطانهم. ومن الضروري إيجاد حلول سياسية للنزاعات. وقد شعرنا بالارتياح لاجتماع لفريق الدولي لدعم سورية الأخير في ذلك الصدد.وفي غضون ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف دعمه المالي والمادي للمحتاجين، إلى جانب تقديم المعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية إلى البلدان والمجتمعات المضيفة.ومن شأن ذلك أن يذلل عودة اللاجئين إلى وطنهم بعد انتهاء النزاع ويساعد على الحد من شبكات التهريب التي تستغل مشاعر اليأس الإنساني.وقد تعهدت حكومة بلدي مؤخرا بتوفير ما يقرب من ٤ ملايين يورو لهذه الأغراض في حين تولى الاتحاد الأوروبي قيادة هذه الجهود بالفعل.

وعلاوة على النزاع، فإن هناك أسبابا أخرى عديدة للحراك البشري، وهي تؤثر على السكان في جميع أنحاء

العالم.وقد أصبحت اتجاهات الهجرة اليوم ظاهرة ناشئة عن أسباب جذرية معقدة مثل المصاعب الاقتصادية والتدهور البيئي وندرة الغذاء والمياه وما إلى ذلك.وفي الأساس، فإن جميع هذه الأسباب ما هي سوى مظاهر شتى لعدم الاستدامة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.وقد وضعنا لأنفسنا مسارات واضحة للتصدي لهذه المشاكل منذ أن اعتمدت المنظمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

أولا، تتصدى الخطة هذه للأسباب الجذرية للمشاكل بهدف ضمان وجوب انعدام الهجرة، وأن يكون بمستطاع السكان أن ينعموا بالرخاء في بلدانهم.وإذا ما نُفّذت هذه الجهود تنفيذا كاملا، فإن من شأنها أن تخفف من حدة التوتر بين البلدان وتكفل عدم نشوء الحالات التي تشكّل تهديدا للسلم والأمن على نحو أقل تواترا.

ثانيا، تسلّم خطة عام ٢٠٣٠ بدور الهجرة في التنمية، وتأخذ في الاعتبار مصالح بلدان المنشأ والعبور والمقصد.وفي سبيل تحويل التحدي الحالي الذي تمثّله الهجرة إلى فرصة، فقد دعت الخطة إلى أن أن تكون الهجرة منظمة آمنة وخاضعة للضوابط، فضلا عن تحليها بالمسؤولية.وتدعو الخطة أيضا إلى وضع سياسات حسنة التخطيط للهجرة وإدارتها، وهو أمر يختلف كثيرا عما نراه اليوم مصحوبا بعواقبة السلبية المباشرة. وتبيّن ملاحظتنا للحالة على نحو مباشر كما هي، عدم استطاعتنا التخلي عن الجوانب المشروعة لخطة عام ٢٠٣٠ سواء كان ذلك لأسباب نفعية سياسية أو لأية أسباب أخرى.وإلا فإن من شأن أي إجراءات أخرى أن تترتب عنها عواقب خطيرة على الخطة وعلى مستقبل أطفالنا، بل على كوكبنا نفسه.

أخيرا، وفيما يتعلق بدورات النمو المواتية، فإننا بحاجة إلى التآزر أن أردنا إيجاد حلول شاملة للمشاكل المعقدة هذه. ويقتضي حل التراعات على وجه السرعة، كفالة توفير الموارد التي يتم تحويلها الآن إلى حالات الطوارئ لتمويل التنمية المستدامة في وقت لاحق.ومن شأن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ ولا سيما في بلدان ما بعد التراع، أن يؤدي إلى حلول أكثر قوة واستدامة، فضلا عن تخفيف العبء عن كاهل مجلس الأمن. ولئن ترجحت الكفة لجهود منع نشوب التراعات، فلا سبيل لأن تقوض التراعات إنجازات التنمية التي تحققت بشق الأنفس. وتقتضي مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بذل الجهود في مجال إنفاذ القانون والاستخدام الفعال لجميع الأدوات المتاحة للمجلس. غير أنه لا سبيل لنجاح تلك الجهود دون استخدام الحلول القائمة على قوة الإقناع، كالحوار والتفاهم والتنمية الشاملة وتنفيذ الهدف ١٦ من خطة عام عام ٢٠٣٠ .

وفي حين أننا نتفق إلى حد كبير على هذه المسائل، فإن علينا الآن أن نحوّل أقوالنا هذه إلى أفعال.وعندئذ فحسب، يمكننا تجنب المآسي التي تحدث في البحر الأبيض المتوسط وفي أماكن أخرى.وبذلك النحو وحده يمكننا إعطاء الأمل مجددا إلى أولئك المحتاجين، وتوفير خيارات أخرى لهم.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا بهذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. ومثلما قال وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أوبراين، مؤخرا، فإن التشريد القسري يشكّل أحد التحديات التي تسِمُ عصرنا.وليس ثمة مكان تبدو فيه الحاجة الماسة والحجم الهائل لذلك التحدي أكثر مما هو في الشرق الأوسط، حيث لا تزال الأزمة الإقليمية الجارية في سوريا تهز العالم وتقضُّ مضجعه.ويجب علينا بذل المزيد من الجهد في التصدي للأسباب الجذرية للتشريد القسري.وإن من شأن الحل السياسي المستدام وحده أن ينهي التراع في سوريا ويحول دون استمرار التنقُّل السكاني على نطاق واسع.

وتشعر نيوزيلندا بالتشجيع من الزخم الذي أنشأته مؤخرا عملية فيينا والدور المتوخى للأمم المتحدة.

وفي حين نعمل على إيجاد حل سياسي، على المجتمع الدولي أن يواصل تخفيف معاناة السكان المشردين من سوريا وداخلها. ويتطلب حجم الأزمة استجابة جماعية وشاملة. وتحملت البلدان المجاورة لسوريا، ولا سيما تركيا والأردن ولبنان، وطأة الأزمة بسخاء كبير. ولكن هذا عبء يتعين تقاسمه. وتبرز الأزمة في سوريا أهمية اتخاذ نهج جديدة ومبتكرة في عدد من المجالات الهامة، بما في ذلك بناء القدرة على الصمود. وستتطلب معالجة التشريد القسري قطع التزامات طويلة الأجل، تشمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، ووكالات الهجرة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية على السواء. كما ستتطلب نهجا جديدة ومبتكرة لسد الفجوة التمويلية.

ورحبت نيوزيلندا بالموجز الذي قدمته مؤخرا نائبة رئيس الاتحاد الأوروبي جورجييفا لأعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، بما في ذلك فكرة ما أشير إلى أنه صفقة كبرى. ونتطلع إلى تقديم توصيات الفريق في الفترة المفضية إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في العام المقبل.

وتوافق نيوزيلندا على أنه تقوم حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل لحماية المشردين من سوء المعاملة. إن النشاط الإجرامي الانتهازي لمهربي المهاجرين والمتجرين بالبشر، الذين يستغلون ضعف الأشخاص الفارين من النزاع، أمر مروع بكل بساطة. ويجب أن نحشد الجهود الرامية إلى تفكيك الشبكات الإجرامية التي تستغل الفئات الأشد ضعفا وأن نعمل على تحديد مسارات الهجرة النظامية والموثقة. وعلى غرار العديد من البلدان، تقوم نيوزيلندا بتنفيذ برنامج الطوارئ لإعادة توطين اللاجئين السوريين وسترحب باستضافة ٧٥٠ لاجئا سوريا إضافيا. وقد نكون بعيدين كل البعد عن الشرق الأوسط، ولكننا عازمون على الاضطلاع بدورنا في المساعدة على بعث الأمل في نفوس الفارين من النزاع.

وأخيرا، تود نيوزيلندا أن تنوه وتشيد بالمفوض السامي غوتيريس على خدمته الاستثنائية التي استمرت عشر سنوات للاجئين والمشردين داخليا. ونهنئ خلفه، السيد فيليبو غراندي، على تعيينه ونتعهد بتقديم دعم نيوزيلندا له إذ يقودنا في طريق التصدي للتحديات الهائلة التي يجب أن نواجهها معا.

السيد بيدرسون (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لقد أصبح أكثر من ٦٠ مليون شخص مشردين نتيجة للنزاعات التي طال أمدها، وعدم الاستقرار والمعاناة الإنسانية. وذلك يؤكد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حلول سياسية للنزاعات في سوريا والعراق والصومال، وشمال شرق نيجيريا وفي أماكن أخرى. فنحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين وزيادة جهودنا للتوصل إلى حلول سياسية. وعلينا أن نزيد مساعدتنا الإنسانية والإنمائية المقدمة للاجئين، وللمشردين داخليا، وبطبيعة الحال، للمجتمعات المحلية المضيفة. وفي ذلك الصدد، اتخذت النرويج، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا والكويت، مبادرة لاستضافة مؤتمر دولي للمانحين من أجل سوريا سيعقد في لندن في شباط/فبراير العام المقبل.

وفي أوروبا، ينصب تركيزنا حاليا على إدارة حالة اللاجئين المتردية. وسنمنح الأولوية لتوفير الحماية للاجئين، وأيضا للمهاجرين العائدين بدون التمتع بحق اللجوء. وأسفر حجم التدفق عن تحد خطير لإدارة الحدود الخارجية الأوروبية. ونحن بحاجة إلى التغلب على تلك الحالة، إذا أريد لنا أن نتعامل بشكل كاف مع المحتاجين إلى الحماية.

وبطبيعة الحال، يمكن للهجرة أن تكون محركا للتنمية والنمو. فجميع المجتمعات بحاجة إلى أفكار ومعرفة جديدة. ويسهم العديد من المهاجرين بالفعل في اقتصاداتنا وثقافاتنا ومجتمعاتنا بطرق إيجابية للغاية. ومع ذلك، ومن أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها الهجرة، يجب أن نفهم ديناميكياتها.

ونحن بحاجة إلى ضمان إدماج اللاجئين في مجتمعاتنا ومنحهم الفرص. ويجب أن يحصلوا على منازل وفرص عمل جديده وأن يتعلموا لغة جديدة. وفضلا عن ذلك، نحن بحاجة إلى سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والإنمائية في الدول الهشة. فلا بد من تحقيق الاستقرار في الدول الهشة. ويلزم أن نزيد الاستثمار في المنع وإشراك الجهات الفاعلة في التنمية بصورة أوسع بشأن تلك المسألة.

ومن المفهوم أن الهجرة تتصدر جدول أعمالنا السياسي. وتبرز الهجرة والتنقل البشري في العديد من أهداف التنمية المستدامة الجديدة (القرار ١/٧٠). وسيكون تشريد الأشخاص جزءا من المناقشات التي تجرى في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي يعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، واتخذت النرويج خطوات لتعزيز تعاوننا الاستراتيجي مع الشركاء الرئيسيين، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

وهذا الشهر، اجتمعت البلدان الأوروبية والأفريقية في مؤتمر قمة فاليتا بشأن الهجرة. وتمثلت المسألة في كيفية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والاتفاق على تقديم استجابة مشتركة سريعة للهجرة غير القانونية الواسعة النطاق. وتوفر خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة نقطة انطلاق جيدة للمزيد من المناقشات بشأن الهجرة والتنقل البشري. ونحن بحاجة أيضا إلى تعزيز وجود الأمم المتحدة في تلك المناقشات. فالهجرة مسألة بالغة الأهمية للعديد من وكالات الأمم المتحدة، ونحن نرحب بتعزيز صوت الأمم المتحدة بشأن مسألة الهجرة. وتقف النرويج على أهبة الاستعداد لدعم ومناقشة كيفية اتخاذ نهج أكثر شمولا نحو الهجرة على الصعيد العالمي.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا نعتقد أن بوسع هذه الجلسة أن تسهم في تعزيز التعاون الدولي بشأن الهجرة. ونرحب بالمناقشات التي جرت بالفعل اليوم، وبالتأكيد، نرحب بمتابعتها.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب تنزانيا بهذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن المهاجرين غير النظاميين، فضلا عن تركيز المناقشة على أزمة اللاجئين السوريين، وهي أسوأ مأساة إنسانية نشهدها في الوقت الحالي. وبعقد هذه المناقشة، نلفت الانتباه إلى أحد الأغراض الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو، تعزيز التعاون لحل مشاكلنا الجماعية. ونود أن نسهم في المناقشة بإبراز النقاط التالية:

إن عدد اللاجئين الذين يلتمسون الحماية على نطاق العالم مرتفع بشكل ينذر بالخطر. فالموجة الحالية للمهاجرين وملتمسي اللجوء الذين يدخلون إلى أوروبا بحاجة ماسة إلى تلك الحماية. ومن الضروري أن يعاملوا معاملة إنسانية، وفقا للاتفاقيات والبروتوكولات والمبادئ السائدة، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. وتنزانيا، بوصفها أحد البلدان المضيفة للاجئين، تدرك جيدا المسؤوليات الهائلة المترتبة على استضافة اللاجئين وملتمسي اللجوء. ونرى أن مشكلة اللاجئين تشكل مسؤولية جماعية. ولذلك نؤكد على جدوى وأهمية مبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. وفي ذلك الصدد، نثني على البلدان التي وفرت الحماية للاجئين وللملتمسي اللجوء من سوريا والبلدان المضطربة الأخرى.

وندرك أن الحلول الدائمة، بما في ذلك إعادة التوطين وإعادة الإدماج، مساع مرتفعة التكلفة ويمكن أن تكون لها تداعيات عديدة، بما في ذلك على البيئة. ولذلك السبب نؤيد الحاجة الملحة إلى معالجة حالات نقص التمويل في التدخل لدواع إنسانية في سوريا وغيرها في جميع أرجاء العالم. ونرى أن من المخزي أن اللاجئين السوريين في بلدان مثل لبنان يتلقون مساعدة غذائية تقل عن نصف دولار في اليوم.

ولذلك، ندعو إلى تمويل كاف ويمكن التنبؤ به وطويل الأجل للعمل الإنساني. فالتدابير المخصصة ليست مستدامة ولاتؤدي إلا إلى تعريض الضحايا لخطر كبير.

ونتطلع إلى نتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية ونأمل في أن تساعد توصياته في تحديد إطار المناقشات خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، المقرر عقده في العام المقبل. ونشجع الفريق على النظر في خطة عمل أديس أبابا المعتمدة مؤخرا (القرار ٣١٣/٦٩)، والتي توفر إطار التمويل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠، المرفق).

ونود أن نؤكد على أهمية احترام وحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين وملتمسي اللجوء وحرياتهم، بما في ذلك حقهم في الحياة والمأوى الملائم والصحة والتعليم. وما يثير القلق أكثر هو محنة الأطفال الذين يعانون من الأمراض وسوء التغذية والاستغلال وسوء المعاملة نتيجة للأزمة الحالية والظروف التي يجدون أنفسهم فيها بعيدا عن ديارهم. وهناك أكثر من ٢,٢ مليون طفل في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدارس. وغالبا ما تكون أحلامهم في مستقبل أكثر إشراقا وأمنا قد تحطمت.

ولذلك، نحتاج إلى التوصل إلى حلول دائمة. ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب التغلب على شبكات الإرهاب، ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك على حساب المهاجرين وملتمسي اللجوء. ويجب تعزيز التعاون الدولي من أجل وقف الاتجار بالبشر والشبكات الإجرامية التي تتاجر في المهاجرين وتهربهم إلى أوروبا وغيرها من أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب استغلال جميع الأدوات الدبلوماسية والسياسية للتوصل إلى حل سياسي دائم وشامل للأزمة السورية. وتشيد تنزانيا بالجهود التي يبذلها في هذا الصدد المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. ويحدونا الأمل في أن تسفر عملية فيينا عن نتائج إيجابية للسوريين، الذين لا يزالون يعانون من عواقب الصراع.

وفي الختام، نحن بحاجة إلى استخلاص دروس هامة من الأزمة الإنسانية.

أولا، هناك حاجة إلى مزيد من الاعتراف بأن الوقاية خير من العلاج. وينبغي ألا نسمح ابدأ للصراعات أن تنشأ وتتصاعد إلى أبعاد لا يمكن السيطرة عليها. ولذلك يجب أن نستثمر، على نحو كاف، في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وثانيا، كان يمكن لمجلس الأمن أن يتجنب الأزمة. وتستدعي المعوقات الهيكلية التي تواجه المجلس إصلاحه الذي طال انتظاره بهدف تحسين فعاليته والحفاظ على شرعيته. وثالثاً، ينبغي لنا أن نقدر الطلب المتزايد على المساعدة الإنسانية ونستجيب له وأن نبتكر تدابير شاملةوطويلة الأجل، بما في ذلك التمويل، من أجل تلبيته. رابعا، لا بد من إقامة شراكات وتعاون أقوى مع الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي في حالة أفريقيا، بهدف بناء القدرات، وذلك للتصدي بشكل أفضل للأزمات المعقدة الحالية والمقبلة.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى احترام المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها. فلاستمرار ازدراء تلك المبادئ آثار خطيرة على كثير من الناس، لا سيما في البلدان النامية. ومن مصلحتنا الجماعية أن نتمسك بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بموجب القرار ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيد نور (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على قيادته في هذه المسألة وعلى إتاحة الفرصة لي للإدلاء ببعض الملاحظات نيابة عن المنظمة الدولية للهجرة.

أولاً، أود أن أشدد على أن بؤر الهجرة الملتهبة ذات الصلة بالأزمات في ازدياد في جميع أنحاء العالم، وأن إغلاق

الأبواب لا تمثل ردا أو استجابة، كما ذكر الأمين العام في وقت سابق اليوم (انظر A/70/PV.59). وتظل الهجرة بصفة عامة واقعا بشريا يحتاج إلى إدارة جيدة مع إدراك أنه لا يمكن إيقافه، ومع معرفة أنه يمكن أن يكون مفيدا. وأود أن أشير في هذا الصدد، إلى الغاية ١٠-٧ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة (القرار ١/٧٠، المرفق)، التي تتناول على وجه التحديد سياسات هجرة تتسم بحسن الإدارة والتي يمكن أن تيسر الهجرة على نحو منظم وآمن وإنساني.

ثانيا، أود أن أرحب بالدعوة إلى تعزيز الاستجابة الشاملة للتحديات المتعلقة باللاجئين والهجرة التي نواجهها اليوم، وذلك لسببين. الأول هو التحول من نمط الاستجابة للأزمة – الراهنة، وهو قصير الأجل وجزئي ومخصص، إلى نُهُج أدوم وأكثر شمولا واستيعابا. والسبب الثاني هو وضع استراتيجيات طويلة الأجل يمكن أن تساعد على إبقاء المهاجرين بعيدا عن أيدي المهربين والمتجرين بالبشر وإعادتهم إلى ممرات الهجرة القانونية والمسارات النظامية لعبور الحدود.

ثالثا، أود أن أعرب عن تقديري لإدماج الغايات والأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة، والتي تشكل حقا شهادة على التزام الأمين العام بألا يتخلف عن الركب أحد. وعلاوة على ذلك، فهي تفتح آفاقا جديدة لمشاركة وتعاون أكثر فعالية بين الهجرة والتنمية وتخلق الحيز اللازم للمهاجرين ليصبحوا عوامل تنمية حقيقية، وليتمكنوا من تيسير تبادل الفوائد الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان المضيفة وبلدان العبور وبلدان المنشأ.

وأود أن أتكلم بإيجاز عن خطة المنظمة الدولية للهجرة للاستجابة لأزمة اللاجئين والمهاجرين في البحر الأبيض المتوسط، والتي تركز على نهج رباعي الجوانب: أولا، إنقاذ الأرواح وتعزيز الحماية واحترام الحقوق؛ وثانيا، تيسير هجرة منظمة وآمنة وإنسانية؛ وثالثا، معالجة الأسباب الجذرية للهجرة ودوافعها؛ ورابعا، تعزيز الشراكات والتضامن والتعاون الدولي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية على أننا مستعدون للعمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء للتوصل إلى الاتفاق العالمي الجديد القائم على المسؤولية المشتركة والذي تكلم عنه الأمين العام في هذا الصباح. وسأواصل العمل مع الجمعية العامة وإتاحة خبراتنا للاستفادة منها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل تركيا الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكره بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد جناي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): للأسف، أجد نفسي مضطرا لأخذ الكلمة ردا على المزاعم التي لا أساس لها، والتي ننفيها بصورة قاطعة، والتي وردت على لسان ممثل النظام السوري صباح اليوم (انظر A/70/PV.59). وهذه الادعاءات تظهر مدى ضلال هذا النظام الذي فقد شرعيته منذ زمن طويل.

واليوم، إذ تعقد الجمعية العامة مناقشة هامة بشأن إحدى أخطر الأزمات الإنسانية وتحاول زيادة الوعي العالمي بخصوص المأساة الحالية، شهدنا محاولة أخرى لا طائل من ورائها لتحويل الانتباه عن الحقيقة الصارخة. وكما يتضح من البيان الذي أدلى به نائب وزير خارجية بلدنا في هذا الصباح (انظر A/70/PV.59)، فإن تركيا تهدف إلى إيجاد حل للمآسي التي تسببها الهجرة غير النظامية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، فإننا لم نسع في بياننا اليوم إلى بحث تفاصيل الأزمة السورية في حد ذاتها، ولكننا اخترنا التركيز على الحالة العصيبة للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين والسبل الممكنة للمضي قدما. غير أنني سأشير الآن إلى بعض الحقائق، وليس المقالات الصحفية، بشأن الأزمة السورية.

لقد فقد ٣٥٠ ٠٠٠ شخص حياتهم في سورية. وشُرّد قرابة ١٢ مليون شخص. ولجأ أكثر من ٤ ملايين سوري إلى البلدان المجاورة. إن النظام يقتل أبناء شعبه ويستخدم جميع وسائل القوة والعنف التي يمكن تصورها، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة وقنابل الحاويات والقذائف التسيارية والقتل المستهدف والاحتجاز التعسفي والتعذيب والانتهاك المنهجي والتجويع والتشريد القسري. والسبب الرئيسي لوفاة المدنيين السوريين لا يزال الاستخدام العشوائي للأسلحة المحمولة جوا من قبل جيش النظام. ويمثل قصف المدنيين في القرى التركمانية بالقرب من جبل التركمان في شمال غرب سورية أحد الأمثلة الأخيرة على ذلك. واستخدام غاز الكلور كسلاح كيميائي في سورية حقيقة ثابتة، وثقتها هيئتان مستقلتان. وقالت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية إن السلطات السورية تشن هجمات واسعة النطاق ضد السكان المدنيين كقاعدة من قواعد السياسة.

وأبناء الشعب السوري يفرون من هذه الأعمال الوحشية. ولا يزال المجتمع الدولي يشعر بقلق عميق إزاء الدمار والمعاناة الإنسانية الهائلين اللذين يتسبب فيهما النظام السوري. وبالأمس فقط، اعتمدت اللجنة الثالثة للجمعية العامة مرة أخرى، للسنة الخامسة على التوالي وبأغلبية ساحقة، مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية (A/C.3/70/L.47)

وأود أيضا أن أؤكد على بعض الحقائق بشأن الجهود التي تبذلها تركيا على صعيد الأزمة السورية. فبينما يقتل النظام السوري أبناء شعبه، تمثل تركيا أكبر بلد يستضيف لاجئين في العالم اليوم. فنحن نستضيف ٢,٢ مليون سوري، بما في ذلك ٩٠٠ ٠٠٠ طفل، تم إلحاق ٢٠٠ ٠٠٠ منهم بالمدارس. ويعيش ٢٦٠ ٠٠٠ سوري في ٢٥ مركزا للحماية المؤقتة في المناطق الحضرية حيث يجري تزويدهم بالمواد الغذائية وغير الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية، فضلا عن الدعم النفسي والتدريب المهني والأنشطة الاجتماعية. كما أن السوريين الذين يعيشون خارج هذه المراكز يخضعون أيضا لحمايتنا ويستفيدون من خدمات طبية مجانية. وبالإضافة إلى توفير مساعدة عند نقطة الصفر، فإننا نضمن أيضا إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى الملايين من الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها على الجانب السوري من الحدود. وقد أنفقنا ما يقرب من ٨,٥ بليون دولار على كل تلك الجهود. ومنذ بداية عام ٢٠١٥، أنقذ حرس السواحل التركية أكثر من ٧٥ ٠٠٠ مهاجر في البحر وألقى القبض على ١٤٢ من مهربي المهاجرين.

وهذه حقائق، وليست تقارير صحفية ملفقة أو لا أساس لها. وينبغي ألا نهدر مزيدا من الوقت على هذه الادعاءات التي تضيع وقتنا. بل يتعين علينا مناقشة إيجاد استجابات عملية وحلول ملموسة للأزمة الحالية وتعزيز جهودنا الجماعية من خلال الشراكات والتضامن. ولذلك، اقترحنا إدراج بند مناقشة اليوم في جدول أعمال دورة الجمعية العامة السبعين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.